



وحدة النشر العلمي

# بحوث

مجلة علمية محكمة

العلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 2 العدد الخامس - مايو 2022

ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

مجلة "بحوث" دورية علمية محكمة، تصدر عن كلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس حيث تعنى بنشر الإنتاج العلمي المتميز للباحثين.

**مجالات النشر:** اللغات وآدابها (اللغة العربية - اللغة الإنجليزية - اللغة الفرنسية-اللغة الألمانية-اللغات الشرقية) العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع - علم النفس - الفلسفة - التاريخ - الجغرافيا). العلوم التربوية (أصول التربية - المناهج وطرق التدريس-علم النفس التعليمي - تكنولوجيا التعليم -تربية الطفل)

التواصل عبر الإيميل الرسمي للمجلة:  
buhuth.journals@women.asu.edu.eg

يتم استقبال الأبحاث الجديدة عبر الموقع الإلكتروني للمجلة:

[/https://buhuth.journals.ekb.eg](https://buhuth.journals.ekb.eg)

❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات التربوية).

❖ حصول المجلة على 7 درجات (أعلى درجة في تقييم المجلس الأعلى للجامعات قطاع الدراسات الأدبية).

تم فهرسة المجلة وتصنيفها في:  
دار المنظومة- شمعة

**رئيس التحرير**

**أ.د/ أميرة أحمد يوسف**

أستاذ النحو والصرف-قسم اللغة العربية  
عميد كلية البنات للآداب والعلوم والتربية  
جامعة عين شمس

**نائب رئيس التحرير**

**أ.د/ حنان مجد الشاعر**

أستاذ تكنولوجيا التعليم-قسم تكنولوجيا التعليم  
والمعلومات  
وكيل كلية البنات للدراسات العليا والبحوث  
جامعة عين شمس

**مدير التحرير**

**د. أسماء كمال عبدالوهاب عابدين**

مدرس علم النفس  
كلية البنات جامعة عين شمس

**مسئول الرفع الإلكتروني:**

**م.م/ نجوى عزام أحمد فهمي**

مدرس مساعد تكنولوجيا التعليم

**سكرتارية التحرير:**

**م.م/ علياء حجازي**

مدرس مساعد علم الاجتماع

**مسئول التنسيق:**

**م/ دعاء فرج غريب عبد الباقي**

معيدة تكنولوجيا التعليم



## الهجرة الريفية العائدة: أنماطها وانعكاساتها علي سوق العمل والعمالة في القرية المصرية - دراسة ميدانية في احدي قري محافظة البحيرة- "

سناء ابراهيم محمد حسن جبريل  
باحثة ماجستير- قسم الاجتماع  
كلية البنات - جامعة عين شمس  
[Sanaagibrill@gmail.com](mailto:Sanaagibrill@gmail.com)

د/فوزي عبدالرحمن

أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

كلية البنات - جامعة عين شمس

أ.د/عالية حلمي حبيب

أستاذ علم الاجتماع

بكلية البنات جامعة عين شمس

### المستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلي محاولة التعرف علي أنماط الهجرة الريفية العائدة ، وانعكاساتها علي أنماط العمل والعمالة في القرية المصرية ، وذلك من خلال التعرف علي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة العائدة من الهجرة ، والكشف عن الأعمال الأكثر جذباً للعائدين من الهجرة ، وأسباب تفضيلهم لممارسة تلك الأعمال ، والمشكلات التي واجهتهم أثناء البحث عن عمل بعد العودة . واعتمدت الباحثة علي نظرية البنائية الوظيفية وقضية التغيير الاجتماعي ، ونظرية رأس المال البشري ، ونظرية تجزئة سوق العمل كإطار نظري للبحث ، وتنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية ، كما استعانت الباحثة بكل من منهج المسح الاجتماعي ، ومنهج دراسة الحالة بأدواتهما المختلفة ، واعتمدت علي الاستبيان كأداة من أدوات البحث الميداني ؛ لإعطاء بيانات كمية عن أنماط العمل التي جذبت العمالة الريفية العائدة من الهجرة بمجتمع البحث ، وطبقت الباحثة الاستبيان علي عينة عمدية قوامها ( 270 ) مفردة ، كما اعتمدت الباحثة علي المقابلة . حيث اختارت عدد خمس وحدات معيشية ؛ يقيم فيها ابن عائداً من الهجرة ، فضلاً عن مقابلة عدد 30 حالة من المهاجرين العائدين ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها :

- انتشار المهن والأعمال الثنائية المزدوجة بعد العودة من الهجرة ، وتفضيلهم العمل بالوظائف الحكومية والقطاع الخاص . لأنها تتمتع بأجور ثابتة ، ومعاشات وترقيات ، هذا بالإضافة إلي وجود تأمينات صحية .  
- انتشار العديد من المشروعات الخدمية والتجارية بالقرية مجتمع البحث ، والتي لم تكن تعرفها من قبل .  
- وجود بعض المشكلات التي تواجه المهاجرين بعد العودة ؛ ومن هذه المشكلات ما هو متعلق بالعمل خاصة عند إقامة مشروع استثماري . حيث يواجهون صعوبة في الحصول علي تراخيص لإقامة هذه المشروعات ، فضلاً عن البيروقراطية ، وما يرتبط بها من صعوبات إدارية .

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، الهجرة العائدة ، العمل ، العمالة

## أولاً :- المقدمة وإشكالية الدراسة :

كانت الهجرات البشرية - ولا تزال- واحدةً من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره . لذا فإنها لفتت انتباه المتخصصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية ، وبوجه أخص في مجال الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع . نظراً لما يترتب عليها من تبعاتٍ تؤثر في المجتمع الذي خرجت منه ، وكذا المجتمع الذي انتهت إليه علي السواء .

وقد تنوعت أنماط الهجرة ، وأشكالها ، ودوافعها ، وآثارها عبر فترات تاريخية مختلفة ، فمنذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (العشرين) ، شهد المجتمع المصري هجراتٍ داخلية ارتبطت بالهجرة من الريف إلي المدينة ، وفي عقد السبعينات من نفس القرن ، انتشر نمط الهجرة الخارجية إلي الدول العربية ، ذلك النمط من الهجرة المرتبط بتدفق الثروة النفطية ، والإفتتاح الاقتصادي في مناطق صحراوية غير كثيفة السكان ؛ ولا سيما في منطقة الخليج العربي وليبيا . حيث بدأت موجة جديدة من الهجرة للسكان والأيدي العاملة في إتجاهٍ عكسي ، من وديان الأنهار إلي المناطق الصحراوية . حيث يتدفق الذهب الأسود وتتسع أبواب الرزق ، وقد نتج عن ذلك أن انبسطت في الأقطار النفطية الصحراوية كل مقومات الحياة المدنية الحديثة ، وغدت عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة من الأقطار العربية " غير النفطية " إلي الأقطار العربية " النفطية " ، وأصبحت من أهم معالم الحياة العربية المعاصرة (محمود عبدالفضيل ، 1982 ، 26) .

وقد استقطبت تلك الهجرات أبناء الريف من الأميين والمتعلمين ، وهذا ما أكد عليه المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من حيث أن معظم العمالة المهاجرة تنتمي إلي القطاع الريفي من المجتمع المصري . حيث بلغت نسبة المهاجرين الريفيين نحو 80% ، في مقابل 20% من الحضر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نتائج المسح القومي للهجرة الدولية ، 2016) . هذا إلي جانب الهجرة إلي الدول الأوروبية سواء بطرق شرعية أو غير شرعية .

وبالرغم من أن عقد الثمانينيات من القرن الماضي قد أولي قضايا الهجرة اهتماماً خاصاً ، تمثل في تأسيس وزارة الهجرة والمصريين في الخارج عام 1981م ، وإصدار قانون الهجرة والعمل بالخارج عام 1983م ، واعتبار الهجرة سياسة قومية للدولة ، إلا أنه ومع الأحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والسكانية التي مرت بها دول المهجر ، وخاصةً الدول العربية المستقبلية للعمالة ، والتي شهدت تطوراتٍ اقتصادية وسياسية ، حيث انخفض الطلب علي العمالة الوافدة ، وتم الإستغناء عن جزءٍ كبيرٍ منها . ومع انخفاض أسعار النفط ؛ تراجعت مستويات الدخل القومي في تلك الدول ، وتقلصت برامجها الإستثمارية في ميادين الخدمات والإنتاج ، وقَلَّ الطلب بالتالي علي الأيدي العاملة المصرية ، وهو ما ترتب عليه ظهور أشكال جديدة من الهجرة ، ومنها الهجرة العائدة ، والتي كان لها آثارها الاجتماعية والاقتصادية علي المجتمع المصري ككل ، والقرية المصرية بشكلٍ خاص ( نهي ابراهيم سلامة ، 2008 ، 4) .

وقد أحدثت عودة الكثير من المهاجرين إلي قراهم تغيراتٍ جوهرية طرأت علي سوق العمل ، وأنماط العمل والعمالة بالقرية . حيث تغيّرت أنشطتهم بعد العودة ، واتجهوا إلي أعمال وأنشطةٍ أخرى ، تبعد عن مجال العمل الزراعي . معظمها خدميةً إلي جانب بعض الأنشطة الإنتاجية والتنموية ، هذا إلي جانب ظهور أنماط جديدة من العمل ، لم تعرفها القرية من قبل ، عمل بها العائدون نتيجة خبرتهم بها في بلاد المهجر ، وأنشطة وأعمال إنتاجية جديدة ، فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت علي القرية بشكل عام ، لتلبية احتياجات السوق من ناحية ، ومتطلبات واحتياجات الريفيين من ناحيةٍ أخرى ، وإحداث التنمية علي المستوي المحلي (القرية والمجتمع المصري) .



ومن خلال الاطلاع علي الدراسات التي اهتمت بالهجرة العائدة ، فقد اتضح أن اهتمام تلك الدراسات قد انصبَّ علي تأثير هذه العودة علي العمل الزراعي . سواء بالعزوف عنه أو الإستمرار فيه ، فضلاً عن اهتمام تلك الدراسات بتأثير العودة علي منظومة القيم ، سواء كانت قيم اقتصادية ، أو قيم العمل ، أو القيم الدينية ، أو قيم التعليم ، أو الاستهلاك ، والإدخار، والإنتاج ، في حين كان هناك ندرةً في الدراسات التي اهتمت بالهجرة العائدة ، وما أحدثته تلك العودة من أثرٍ علي كل من أسرة المهاجر ومجتمعه ، وما أحدثته أيضاً – الهجرة العائدة – من تغيراتٍ في سوق العمل ، وأنماط العمل والعمالة داخل المجتمع الريفي . وفي ضوء ما سبق ، تتبلور إشكالية البحث الراهن في محاولة الكشف عن واقع المهاجرين العائدين من الدول الخارجية ( عربية أو أجنبية ) ، وتأثير تلك الهجرة علي واقعهم داخل أسرهم ومجتمعاتهم ، والي أي مدي استطاع هؤلاء العائدون أن يُغيروا من أنماط العمل والعمالة في القرية المصرية ، وعلاقة تلك الأنشطة بالمتغيرات الجديدة في سوق العمل ، والمرتبطة بمتغيرات اجتماعية ثقافية واقتصادية متعددة ، فضلاً عن تأثير تلك الأنشطة علي تطوير ذاتهم وتنمية مجتمعاتهم .

### ثانياً :- أهمية البحث :

تنقسم أهمية البحث إلي أهمية نظرية ، وأخرى تطبيقية.

#### 1-الأهمية النظرية:-

ركزت معظم دراسات الهجرة علي أشكال الهجرة وأسبابها ، ودوافعها فضلاً عن اهتمام البعض بالآثار الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت علي الأسرة الريفية والمجتمع الريفي جراء الهجرة ، والتغيرات التي طرأت علي قيم الإنفاق والاستهلاك داخل الأسرة . هذا إلي جانب الكشف عن الآثار التي أحدثتها الهجرة علي الحراك المهني بالنسبة للمهاجر حتي أن الدراسات التي تناولت الهجرة العائدة لم تكتفي سوي بتأثير هذه العودة علي العمل الزراعي سواء العزوف عنه أو الاستمرار فيه . أما الدراسة الحالية فهي تحاول رصد ما أحدثته الهجرة العائدة علي كل من أسرة المهاجر ومجتمعه والكشف عما أحدثته أيضاً من تغيرات في أشكال العمل وأنماط العمالة داخل المجتمع الريفي .

#### 2-الأهمية التطبيقية :-

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في توجيه نظر الباحثين والمهتمين بشئون الريف إلي أننا بصدد ريف جديد شهد تغيرات في أهم خصائصه المعروفة والتي يسود فيها العمل الزراعي كمنشأ رئيسي وظهور أعمال جديدة خارج مجال الزراعة يجب الاهتمام بها والوقوف عليها بهدف الاهتمام بالعاملين فيها ومساعدتهم في تطويرها والاستفادة منها في تنمية وتطوير المجتمع الريفي .

### ثالثاً :- أهداف البحث وتسأولاته :

يتبلور الهدف الرئيسي للبحث في التعرف علي " الهجرة الريفية العائدة من حيث أنماطها وانعكاساتها علي سوق العمل والعمالة في القرية المصرية " ويثير ذلك عدة تساؤلات تتمثل في:

- 1- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعمالة العائدة من الهجرة ؟
- 2- ما الواقع الاجتماعي الذي عاش فيه المهاجر في بلاد المهجر قبل العودة للموطن الأصلي ؟
- 3- ما طبيعة الأعمال التي عمل بها المهاجر أثناء هجرته ، وعلاقتها بالأعمال التي يعمل بها الآن داخل قريته ؟
- 4- ما نوعية الأعمال والأنشطة التي جذبت العمالة العائدة بعد العودة من الهجرة في ضوء التحولات التي طرأت علي المجتمع المصري ، والمتطلبات الجديدة لسوق العمل ؟
- 5- ما التفضيلات التي أخذ بها المهاجر العائد عند اختياره لعمله الحالي ؟
- 6- ما أكثر أنماط السوق جذباً للعمالة العائدة : السوق الأولية أم السوق الثانوية ؟

## رابعا :- الإتجاهات النظرية للبحث :

يشتمل هذا الجزء علي ثلاثة عناصر ، الأول يتمثل في : المفاهيم الأساسية التي اعتمد عليها البحث ، في حين يتمثل العنصر الثاني في : أهم القضايا النظرية التي ينطلق منها البحث ، أما العنصر الثالث فيتمثل في : التراث البحثي ، وهوما سوف يتم عرضه كما يلي :

### 1- المفاهيم الأساسية للبحث :

صاغت الباحثة إلي جانب المفهوم الرئيسي للبحث ، وهو مفهوم الهجرة العائدة Return Migration مجموعة أخرى من المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث ، ومنها مفهوم : (الهجرة Migration ، ومفهوم العمل Work ، ومفهوم العمالة Employment) . وهما علي النحو التالي :

#### أ-الهجرة Migration:

تُعرف الهجرة بأنها " عملية انتقالٍ أو تحولٍ أو تغييرٍ فيزيقيٍ لفردٍ أو جماعةٍ من منطقةٍ اعتادوا الإقامة فيها إلي منطقةٍ أخرى ، أو من منطقةٍ إلي أخرى داخل حدود بلدٍ واحد ، أو من منطقةٍ إلي أخرى خارج حدود هذا البلد ، " وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم ، وإنما اضطرارهم إلي ذلك قسراً أو لهدف خطة المجتمع . وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة من منطقة إلي أخرى علي نحو دائمٍ أو مؤقت (علي عبدالرازق جليبي ، 2010 : 255، 256) .

كما عرّف "إبراهيم مذكور" الهجرة في معجم العلوم الاجتماعية علي أنها " تحركاتٍ جغرافيةٍ للأفراد أو الجماعات ، وتشمل هجرة داخليةٍ وأخرى خارجية ، وهجرة اختياريةٍ وأخرى قهرية ، وهجرة كاملةٍ وأخرى ناقصة " ( إبراهيم مذكور ، 1975 ، 76 ) .

#### ب-الهجرة العائدة : Return migration

اتفق معظم الباحثين الذين اهتموا بموضوع الهجرة العائدة علي تعريفها بأنها : " عودة المهاجر أو المسافر للعمل بالخارج إلي وطنه الأم " (السيد عبدالعاطي السيد ، 2005 ، 147) . كما عرفها البعض بأنها : " هجرةً إلي المكان الذي كان يستقر فيه المرء سابقاً قبل الهجرة ، وبالنسبة لمعظم الأفراد الذين يهاجرون عدة مرات خلال حياتهم ، تمثل هجرة العودة عنصراً مهماً من مجموع تحركاتهم ( Adam Kuper and Jessica Kuper , 1999 , 538 ) .

أما تعريف المهاجر العائد إجرائياً في هذا البحث فيقصد به : " الشخص الذي خرج من موطن إقامته الأصلي إلي إقامةٍ أخرى ، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها ، كالدول العربية أو الأجنبية سواء بطرق شرعية أو غير شرعية ، واضطروا للعودة مرةً أخرى للموطن الأصلي . نتيجة ظروفٍ سياسيةٍ أو اجتماعيةٍ أو اقتصاديةٍ مرّت بها دول المهجر ، واستقروا بموطنهم الأصلي " .

#### ج-العمل : Work

عرّف " محمد عاطف غيث " مفهوم العمل بمعناه العام علي أنه : " يشير إلي أي نشاطٍ أو جهدٍ موجّه نحو إنجاز هدفٍ معينٍ . وقد يشير إلي العمال اليدويين ، بما في ذلك عمال المصنع ، والمؤسسة ، وعمال التعدين ، وعمال البناء ، وجميع العمال الذين يُعْتَبَرُ عملهم فيزيقياً أكثر منه اجتماعياً أو عقلياً ، وهنا لا يفرق بين العمال الماهرين أو شبه الماهرين أو غير الماهرين ، بينما يستخدم المصطلح في علم الإقتصاد للإشارة إلي أحد العوامل الثلاث الأساسية في عملية الإنتاج ، أما العاملان الآخران فهما الأرض ورأس المال ، وينطوي العمل في هذا الإستخدام علي النشاط العقلي واليدوي معاً ( محمد عاطف غيث ، 2002 ، 265 ) . أما المفهوم الإجرائي للعمل فهو : أي نشاطٍ اقتصاديٍ يبذل فيه الفرد جهداً عقلياً أو عضلياً ؛ يؤدي إلي إضافةٍ عائِدٍ اقتصاديٍ واجتماعيٍ له ولأسرته . سواء كان بشكلٍ مباشرٍ نقديٍ أو غير مباشرٍ بدون أجر .

#### د- العمالة : Employment

عرّف "جوردن مارشال" مفهوم العمالة علي أنها : " توفير الأيدي العاملة – من كلا الجنسين – اللازمة لعمليات الإنتاج ، وإعداد شتي أنواع المنتجات الأولية (كالمنتجات والبضائع الأولية لإنتاج سلع أخري : كالدقيق أو الجبن ، أوقطع الملابس أو الأثاث ، وهي السلع التي تنتج سواء لبيعها في السوق أولمقايسة بها ، أوللإستهلاك الشخصي ، واللازمة أخيراً لإنتاج كل السلع والخدمات الأخرى التي يحتاج إليها السوق ) جوردن مارشال ، جون سكوت ، 2011 : 463 .  
أما المفهوم الإجرائي للعمالة فهو : يشمل كل الأشخاص القادرين علي العمل في مختلف المجالات والأنشطة ؛ سواء كانت خدمية أو إنتاجية أو تجارية .

## 2- القضايا النظرية للبحث :

إعتمدت الباحثة علي اختيار (بعض قضايا ومفاهيم البنائية الوظيفية ؛ فيما يخص قضية التغير الاجتماعي ، وعلاقة التأثير والتأثر بين البناء والنسق ، هذا فضلاً عن الإهتمام بنظرية رأس المال البشري ، واهتمامها برأس المال البشري وأهميته في العملية الإنتاجية ، هذا إلي جانب نظرية تجزئة سوق العمل وتفضيلات العمل ، واهتمامها بأنماط العمل وأسس تفضيلات العمل) . وفيما يلي عرض لكل اتجاه وكيفية اختياره في الدراسة :-

### أ- البنائية الوظيفية وقضية التغير الاجتماعي :

تقوم النظرية الوظيفية علي فرضية ، أن كل الظواهر الاجتماعية مترابطة ومتداخلة ، وأن تلك العلاقة تدور في فلك علاقة الجزء بالكل ، والكل بالجزء . فالإتجاه الوظيفي يؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل ، أو ما يطلق عليه تساند الأجزاء (نيقولا تيماشيف ، 1977 : 321) .  
وقد حاولت الوظيفية أن تفهم المجتمع ، في ضوء ظروفه المعاصرة ، وفي ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته . واعتمدت في تحليلاتها علي مفهومين رئيسيين ، هما مفهوم البناء Structure ، ومفهوم الوظيفة Function . حيث يشير مفهوم البناء إلي العلاقات المستمرة الثابتة ، بين الوحدات الاجتماعية ، في حين يشير مفهوم الوظيفة ، إلي النتائج أو الآثار المترتبة علي النشاط الاجتماعي . فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة ، في حين تشير الوظيفة إلي الجوانب الدينامية داخل البناء الاجتماعي .  
ونحن لا نستطيع أن نفهم جزءاً من أي ثقافة ، إلا في ضوء علاقته بالكل ؛ فالأداء الوظيفي للعنصر الثقافي داخل النسق الكلي للثقافة ، هو الذي يفسر هذا العنصر ، ويكشف عن هويته الحقيقية ، فنحن لا نستطيع أن نفهم العنصر الثقافي ، إلا من خلال طرق تأثيره ، وتأثره بعناصر النسق الأخرى (رالف بيلز ، 1977 : 772) .

ويسعي البحث الراهن إلي النظر لمجتمع الدراسة ، بإعتباره نسقاً فرعياً ، يندرج تحت نسق أعم وأشمل منه ، وهو المجتمع المصري بشكل عام ، وذلك حتي يتم الكشف عن مدي تأثير المجتمع الريفي ، بمختلف التغيرات التي تطرأ علي المجتمع المصري ، والذي يعتبر في حد ذاته نسقاً فرعياً ، من نسق أكبر وأشمل وهو العالم وما يحدث فيه من تغيرات . وبإعتبار القرية مجتمع البحث بدورها هي الأخرى تعد نسقاً كلياً ، يحتوي بداخله علي أنساق أخرى فرعية تنطوي تحته ، وهو ما يعني أن هناك علاقة متبادلة من التأثير والتأثر فيما بينهما ، فقد اهتمت الدراسة بمحاولة الكشف عن مدي تأثير النسق الاقتصادي وما يحتويه من أسواق العمل وأنماط مختلفة من العمالة ، كنسق فرعي في هذا المجتمع بالتغيرات المختلفة التي تطرأ عليه ، خاصة تلك التغيرات التي واكبت أحداث الربيع العربي ، والتي كان لها عظيم الأثر علي المجتمع المصري بشكل عام ، وعلي الريف وسوق العمل به بشكل خاص ، نظراً لما استقبله هذا السوق من عمالة كانت مهاجرة لبعض الدول العربية المستقبلية للعمالة والأخرى العائدة .

أما عن التغير الاجتماعي الذي قد يحدث في الأبنية التقليدية ؛ من خلال عوامل خارجية ناتجة عن عوامل الإتصال بثقافات أخرى ، فتعتبر الهجرة أحد المتغيرات الديموجرافية ، التي تُحدث نتيجة

التغير الاجتماعي من الخارج ، فالتحركات السكانية سواء كانت إجبارية أو عفوية أو مقصودة ، إنما تُحدث تغييرات هائلة في الأماكن التي ينزح السكان منها ، وقد أكدت دراسات الهجرة علي أن نزوح السكان من مجتمع معين يترك خللاً سكانيًا ، ويؤثر علي أشكال النشاط الاقتصادي القائمة به ، وأن وفود جماعات كبيرة من المهاجرين علي مكان ما ، يؤدي إلي ظهور تغيرات أو مشكلات تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المنطقة المهاجر إليها من ناحية ، وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى (أحمد زايد ، واعتماد علام ، 2000 ، 30 : 31 ) .

فالاتصال الثقافي بالحضارة الغربية يؤدي إلي نشر الثقافة الحديثة ؛ في شكل دوائر تتسع باستمرار إلي أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره . فعندما يحدث إتصال بين ثقافتين بحيث تؤثر إحداها علي الأخرى ، ويظهر بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلي إحداث تغيرات داخلية في كل ثقافة ، وتبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها ؛ وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق . تؤدي إلي تغيرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية ، ويطلق علي هذه العملية عملية التنمية أو التحديث ، وهي عملية تتمثل في اكتساب المجتمعات النامية واستيعابها لقيم العمومية والإنجاز والتخصص ( السيد الحسيني ، 1986 ، 43 : 44 ) .

وسوف تسعى الدراسة إلي محاولة التعرف علي أهمية الإتصال الثقافي بين المهاجرين الريفيين داخل المجتمعات التقليدية ، واتصالهم بمجتمعات ذات ثقافة مختلفة ، وما يحدثه هذا الإتصال من تغير اجتماعي أدي إلي اكتساب وتعلم أنماط عمل جديدة ؛ تم نقلها إلي الريف تبعد عن النمط الزراعي السائد في تلك المجتمعات .

#### - قضايا نظرية مستخلصة من النظرية الوظيفية :

- 1- تفترض الوظيفية : أن المجتمع نسقاً كبيراً ، يتألف من مجموعة أخرى من الأنساق الفرعية التي تتسم بأنها مترابطة بنائياً ومتساندة وظيفياً وتجمع بينهما علاقة من التأثير والتأثر .
- 2- التغير الاجتماعي ينتج عن التباين والتمايز الاجتماعي ويحدث في جانب منه عن طريق تطوير بناءات جديدة لإنجاز وظائف معينة تطراً علي النسق .
- 3- انطلاقاً مما استندت اليه الوظيفية في تناولها لقضية التغير الاجتماعي الثقافي ، وما أكدت عليه في ضوء تناولها لمفهوم التطور من أنه لا يمكن أن يحدث تجديد أو تغير اجتماعي أو عقلي ، إلا لكي يشبع حاجات جديدة ، حيث تفترض البنائية الوظيفية : أن هناك عملية تكيف مستمرة ، تتواجه فيها الثقافة مع الحاجات والرغبات المتجددة للفرد والجماعة ، ويتم إنتقاء المدخلات الثقافية الجديدة ، من خلال مصفاة تحدد الأنسب والأكثر ملاءمة .
- 4- عندما يحدث اتصال ثقافي بين الثقافة التقليدية والحضارة الغربية ، تخرج الثقافة من جمودها ، وبموجب ذلك تقترب المجتمعات النامية من النموذج المثالي ، حيث تفترض نظرية التحديث الوظيفية أن عملية التنمية والتحديث تتمثل في اكتساب المجتمعات النامية واستيعابها ، لقيم العمومية والإنجاز والتخصص وهي القيم التي تتأسس عليها الثقافة الحديثة .

#### ب - نظرية رأس المال البشري :

جاء اهتمام النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشري مع بداية علم الإقتصاد ذاته ، فمنذ الكتابات الأولى " لأدم سميث Adam Smith " ؛ والتي تركز علي أهمية التخصص وتقسيم العمل في أسباب ثروات الأمم وتقدمها ، كان هناك تأكيد علي أن العنصر البشري هو محور العملية التنموية والعنصر الحاسم فيها ، وفي عام 1906 بدأ ظهور الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري علي يد الإقتصادي ( Irving



(Fisher) ، في حين أن الإهتمام الواضح بمبدأ رأس المال البشري قد نشأ كرد فعلٍ للمبالغة في أهمية دور رأس المال المادي في التنمية الاقتصادية (مدفوني هندا ، 2016 ، 130 ) .  
ويعد " بيكر" واحداً من أهم الباحثين الذين ساهموا في تطوير هذه النظرية ، فالكثير من الكتابات قد ظهرت فقط بعد نشر كتابه " رأس المال البشري" عام 1964. حيث يري بيكر أن : رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل : المصانع ، والآلات ، ويستطيع الفرد الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية ( لبني سعيد، 7، 2015) .

وفي عام 1966 أكد " نيلسون نوقيلين " Nilson Noqilin" علي دور رأس المال البشري في تبني التكنولوجيا ، وتأثيرها علي النمو الاقتصادي ، ومع ظهور نظرية جديدة عن النمو الاقتصادي في الثمانينات وفي التسعينات ، فقد تجسد هذا المفهوم بالكامل . خاصة في أعمال "لوكاس" و" بارو Bareu" ، حيث وجدوا أن رأس المال البشري هو أحد المُحدِّدات الرئيسية للدخل الفردي ، وأنه ينبغي لأي بلد أن يستثمر أكثر في رأس المال البشري ، لأنه يمكن أن يسهم في النمو الإقتصادي والرفاهية الإجتماعية ( Munir K , Arshad S , 2018 , 480491) .

وتُعرَّف منظمة الأمم المتحدة رأس المال البشري بأنه : " ثروة إنتاجية مجسدة في العمل والمهارات والمعرفة " ، بينما تصنفها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بأنها : "المعرفة والمهارات والكفاءات والسمات المجسدة في الأفراد ، التي تسهل خلق الرفاهية الشخصية والاجتماعية والاقتصادية" ( نشوي عبدربه ، 2019 ، 529 ) .

وقد أكدت النظريات الاقتصادية الحديثة علي دور وأهمية تكوين رأس المال البشري في عملية التنمية الاقتصادية ، هذا الدور الذي ساهم في خلق القدرة الكبيرة علي إنتاج الثروات المادية ، وهكذا أخذت دراسة هذا القطاع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تتصاعد بإستمرار ، وتتوسع من خلال الأهمية الكبيرة التي تفسرها المهام الاقتصادية والاجتماعية التي يضطلع بها هذا القطاع ، خاصة في مجال تكوين رأس المال البشري .

حيث تتزايد الحاجة إلى رفع الإنتاجية المرتبطة برأس المال البشري ؛ بشكل ملح ومستمر في ظل الظروف الحالية للتقدم العلمي والتكنولوجي ، والرغبة في زيادة إنتاجية رأس المال البشري ؛ وخاصة في الدول النامية ، وذلك اعتماداً علي المهارات التي يكتسبها عنصر العمل من خلال التعليم والتدريب والتأهيل ( محمد موساوي ، 2015 ، 49 ) .

ولقطاع التربية والتعليم دور مهم في عملية التحرك أو الانتقال المهني من حرفة إلي أخرى ، مما يُمكن الأفراد من التكيف طبقاً للتغيرات التي تطرأ علي الظروف المحيطة بهم . حيث يؤكد أخصائيو التربية والإجتماع علي أن : الفرد المتعلم يكون أكثر قدرةً من غيره علي مواجهة صعوبات التغير الناجمة عن اختلاف البيئة والعادات والتقاليد ، ولهذا يصبح لتعليم الأفراد دور كبير في عملية الانتقال من مهنة إلي أخرى ، مما يفتح لهم آفاقاً جديدةً ؛ وإمكاناتٍ أوسع للحصول علي فرصة عملٍ ( عبدالوهاب أمين : 2000 ، 73 ) .

واستناداً علي ما سبق ، يسعى البحث الراهن إلي محاولة الكشف عن دور التعليم والتدريب ، وأثرهما في كيفية استثمار العائدين لمدخراتهم ، وما مدى اعتمادهم وتماسيهم مع مقتضيات وأدوات التطور التكنولوجي الموجود ، والذي بات يدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ، كنتيجةً لمُجمل التغيرات التي طرأت علي القرية (مجتمع البحث).

هذا بالإضافة إلى الكشف عن قيمة وجدوى الإهتمام برأس المال البشري وما يعود به من فائدة على الفرد ذاته من ناحية ، حيث يزيد دخل الفرد ؛ مما يجعله قادراً على تلبية الإحتياجات المعيشية للأسرة ، ومن ناحية ثانية فإن المجتمع تتحقق فائدته من خلال التنمية الاقتصادية الشاملة وزيادة الإنتاج ، وبالتالي تعظيم الناتج الإجمالي.

وكذلك التعرف علي المهارات والخبرات التي اكتسبتها العمالة العائدة في الخارج ، وقاموا بالإستفادة من تلك الخبرات والمهارات بعد العودة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الشخصية ، وكذلك المكانة الإجتماعية . حيث إن منهم من أقام مشروعات ذات قيمة ومكانة إجتماعية داخل القرية (مجتمع البحث) ، إستطاعوا من خلالها تحقيق التنمية الإقتصادية والرفاهية الإجتماعية .

#### - قضايا نظرية مستخلصة من نظرية رأس المال البشري :

- 1- تؤكد نظرية رأسي المال البشري أن اكتساب المهارات والخبرات يؤثر بشكل جوهري علي عوامل الانتاج وعلي تحسين العمل وتسريع النمو الاقتصادي .
- 2- تفترض نظرية رأس المال البشري أن الفرد المتعلم يكون لديه القدرة علي الانتقال من مهنة إلي أخرى ، وكذلك يستطيع التكيف مع أي تغيرات تطرأ علي الظروف المحيطة به ومواجهة صعوبات التغير الناجمة عن اختلاف البيئة والتقاليد .
- 3- للتعليم دور مهم في عملية النمو الاقتصادي لأنه ضروري لتنمية القوي العاملة والأيدي الغنية المدربة والتي تساعد علي احداث التنمية .

#### ج- نظرية تجزئة سوق العمل وتفضيلات العمل :

إعتمدت الباحثة أيضاً في هذه الدراسة علي نظرية تجزئة سوق العمل ، وتفضيلات العمل حيث ترى النظرية الإقتصادية الكلاسيكية في جوهرها أن هناك سوقاً للعمل ، يضم بائعين ومشتريين يدخلون في منافسة مفتوحة مع بعضهم البعض ، ويؤاد هذا السوق بصفة عامة ، بنفس الطريقة التي تداربها الأسواق الأخرى . ولكن هناك بالطبع بعض الفروق وأوجه الإختلاف ، فالعمل ليس سلعة متجانسة تجانساً تاماً : حيث يختلف العمال في أذواقهم وتفضيلاتهم لأوقات الفراغ . وكذا علي أوقات العمل ، فضلاً عن تفضيلهم المكافآت المالية عن المكافآت غيرالمالية (جوردن مارشال ، مج 1 ، 2011 ، 347 ) .

وتعني تجزئة سوق العمل وجود سوق عمل مجزئاً إلى جزئين أو أكثر ، لكل جزء ظروف سوقية (أجور- ساعات عمل - أمان وظيفي) يفتاوت فيما بينهما تفاوتاً جوهرياً دون مبرر . وتستند التجزئة إلي أساس قطاعي أو جنسي ، أو عرقي أو إقليمي ، أو ديني ونحو ذلك ، ومن أوضح أمثلة تجزئة سوق العمل في مصر هو وجود قطاع حكومي بظروف سوقية تختلف إختلافاً بيئياً عن ظروف سوق العمل في القطاعات الأخرى غيرالحكومية (صالح السلطان ، 2015 ، 85 ) .

وتستفيد الباحثة من هذا المفهوم في الدراسة الراهنة ، من خلال الكشف عن أسواق العمل التي لجأت اليها العمالة العائدة من الهجرة للعمل بها بعد العودة ، فمنهم من عمل بالوظائف الحكومية ، ومنهم من فضل العمل بقطاعات أخرى غيرالحكومية ، كالقطاع الخاص والأعمال الحرفية ، وما يميز كل منهما ، كما أن لكلٍ منهم ظروف سوقية تختلف فيما بينهما إختلافاً جوهرياً . من حيث الأجور وساعات العمل والأمان الوظيفي .

حيث إن هذه النظرية تقوم علي فكرة رئيسية مؤداها : أن سوق العمل ينقسم إلي سوق أولي (حديث) ، وآخر ثانوي (تقليدي) ، ويتصف المشتغلون بالسوق الأولي بمهارات عالية ، وفرص للترقي جيدة ، ويحصلون علي أجور مرتفعة ، كما يتمتعون بدرجة استقرار كبيرة ، وشروط عمل جيدة ، بينما يتصف

المشتغلون بالسوق الثانوي بإنخفاض المهارات ، وحصولهم علي أجور منخفضة ، ويعانون من عدم الإستقرار والأمان ، وتضم هذه السوق فئة الشباب وفئة المهاجرين والإناث ( جوردن مارشال ، مج 1 ، 2011 ، 351 ) .

وتتكون السوق الأولية (الحديثة) من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم ، والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجية كثيفة رأس المال ، وبالتالي فإن العاملين بها لابد أن يتمتعوا بقدرٍ عالي من المهارات المكتسبة ، سواء عن طريق التأهيل والتدريب ، أو عن طريق الممارسة . وبحكم كبر حجم هذه المنشآت ؛ وسيطرتها علي أسواق السلع . فهي تتمتع بقدرٍ عالي من الإستقرار والربحية ، ومن ثم استقرار أحوال العاملين بها . فالبعض يُدرج تحت مسمى هذه السوق كافة منشآت ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ، ومنشآت القطاع الخاص المُنظَّم (محمد المتيمي ، 2007 ، 197) .

وسوق العمل الأولية التي تتضمن الوظائف التي تمنح شاغليها منافع متعددة ، هي الوظائف والأعمال التي يؤديها الأفراد وهم مطمئنون ؛ ويروون فيها مستقبلهم المهني ، وتتمثل المنافع التي تقدمها وظائف القطاع الأولي لشاغليها في الأجور المرتفعة ، والعمل الآمن المستقر ، وظروف العمل الآمنة إلى حدٍ مقبول ، وكذلك مميزاتٍ أخرى تتعلق بالمعاشات والتأمين الصحي ، كما تمنح شاغليها فرصاً للترقي ، إلى جانب المكانة والهيبة ( حسن أحمد حسن أبو زيد ، 2012 ، 190 ) .

أما السوق الثانوية التقليدية ، فتتكون من وحدات إنتاجية صغيرة الحجم أو التكوين ، ووحدات كبيرة ؛ لكن أدوات الإنتاج المستخدمة فيها بدائيةً ، وتستخدم عمالةً كثيفةً بمهاراتٍ متدنية ، وتكون منتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة ، هذا بالإضافة إلى كونها عرضةً للتأثر بالتقلبات والإختلالات الاقتصادية . وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافٍ من الإستقرار ، فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير ، ويندرج تحت مسمى هذه السوق قطاع الزراعة ، ووحدات الصناعات التحويلية غير المنظمة ، وقطاع الخدمات والتجارة ، وقطاع البناء والتشييد (عودة العريفي، 2011، 42) .

تسعي الدراسة الراهنة إلي محاولة الإستفادة من مفاهيم وقضايا هذه النظرية ، للكشف عن أسواق العمل التي جذبت العائدين من الهجرة . فمنهم من فضل العمل بالوظائف والأعمال المزدجة والثنائية سواء كانت حكومية أو قطاع خاص كمهن أولية ، إلي جانب العمل في مهن ثانوية أخرى كالزراعة أو الأعمال التجارية أو الحرفية . فضلاً عن الكشف عن تفضيل بعض المهاجرين العائدين العمل بالسوق الأولي الذي يضم كافة منشآت ووحدات القطاع الحكومي والقطاع العام ومنشآت القطاع الخاص المنظم بما يتناسب مع مؤهلاتهم . كما تستفيد الدراسة الراهنة في التعرف علي أنماط العمالة التي تفضل العمل بالسوق الثانوي . بما ينضوي تحته من قطاعات وأنشطة كالنشاط الزراعي والتجاري وقطاع البناء والتشييد ، وذلك نتيجة عدم حصولهم علي وظيفة حكومية ، وقلة أو انعدام المؤهلات التعليمية لديهم ، إلى جانب تمتعهم بحرية العمل ؛ فهم لا يتقيدون بمواعيد منتظمة أو عملٍ محددٍ لهم سلفاً من قبل إدارة أو مؤسسة ، هذا إلى جانب خبراتهم السابقة في هذه المجالات بطبيعة الحال . حيث إن العمل بهذا المجال ورغم أنه يتطلب عمالةً كثيفة إلا أنه لا يتطلب مهاراتٍ كبيرةً ، وتتسم هذه الأعمال بأجور منخفضة ، وظروف عملٍ سيئة إلى حد كبير .

### قضايا نظرية مستخلصة من نظرية تجزئة سوق العمل وتفضيلات العمل :

- تتجه نظرية تجزئة العمل وتفضيلات العمل إلي أن سوق العمل ينقسم إلي سوق أولي وآخر ثانوي ولكل منهما سماته وخصائصه .

### 3- التراث البحثي :

تعد مرحلة الإطلاع علي الدراسات والبحوث السابقة في موضوع الدراسة من المراحل الهامة ، بل والمنهجية منها ، فهي تساعد الباحث في التعرف علي موضوع بحثه بشكل جيد ، في ضوء ما تقدمه من بيانات ومعلومات . ولقد تعددت الدراسات التي اتخذت من الهجرة موضوعاً لها . وقد قسمت الدراسات السابقة التي تناولت الهجرة في هذا البحث إلي محورين أساسيين هما :-

**المحور الأول :- دراسات خاصة بالهجرة : أشكالها ، ودوافعها ، وآثارها .**  
وقد انصب اهتمام تلك الدراسات في الكشف عن أشكال الهجرة ، وأنماطها ، ودوافعها ، وآثارها ، ودورها في تنمية المجتمع المصري بصفة عامة ؛ والمجتمع الريفي علي وجه الخصوص . ومن هذه الدراسات علي سبيل المثال لا الحصر : دراسة " ناصر اهدوي " ( 1979 ) ، دراسة " جشوا ريكرت " Joshua Reichert ( 1982 ) ، دراسة " عائدة هانم عبداللطيف " ( 1984 ) ، دراسة " محمود عبدالحميد " ( 1984 ) ، دراسة " سعاد عطا " ( 1985 ) ، دراسة " محمد منصور حسن يوسف " ( 1986 ) ، دراسة " محمد حلمي " ( 1986 ) ، دراسة " السيد عبدالفتاح عفيفي " ( 1988 ) ، دراسة " إيوجينيا جرجس " Eugenia Georges ( 1990 ) ، دراسة " محمد عبدالحكيم " ( 2000 ) ، دراسة " عماد عبدالمسيح شحاته " ( 2003 ) .

حيث دارت أهداف تلك الدراسات حول الكشف عن دوافع الهجرة ، وأنماطها ، وآثارها ، ومدى تكيف المهاجرين مع المشكلات التي يتعرضون لها نتيجة الهجرة ، وكيفية مواجهتهم لتلك المشكلات ، هذا إلي جانب رصد التغيرات التي طرأت علي تركيب ووظائف الأسرة والبناء الأسري ، وتغير أدوار أفرادها . خاصة أدوار الزوجة ، وقيم ، ومعايير المهاجر الأسرية ، وكذلك التغيرات الاجتماعية والإقتصادية التي طرأت علي شكل وبناء القرية المصرية نتيجة الهجرة للدول النفطية .

وقد انطلقت معظم الدراسات من إطار منهجي واحد ، وذلك باعتمادها علي منهج دراسة الحالة ، في حين اعتمدت دراسة " ناصر اهدوي " علي المنهج التجريبي ، بينما أضافت دراسة كل من " السيد عبدالفتاح ، وجشوا ريكرت ، وإيوجينيا جرجس " المنهج المقارن ، إلي جانب منهج دراسة الحالة ، كما أضافت دراسة " محمود عبدالحميد " المنهج الوصفي ، ومنهج المسح الاجتماعي " ، إلي جانب منهج دراسة الحالة . بينما اعتمدت دراسة " محمد حلمي " علي منهج التصميم شبه التجريبي القبلي والبُعدي . واستندت دراسة " محمد عبدالحكيم " إلي نظرية التفاعلية الرمزية كإطار نظري موجه للدراسة .  
**وقد توصلت تلك الدراسات للعديد من النتائج يمكن حصر أهمها فيما يلي :**

1- يُعدّ الدافع الإقتصادي والرغبة في تحسين مستوى المعيشة ، والخروج من المآزق المالية ، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من أقوى الدوافع المُحرّكة للهجرة والعمل بالخارج ، وارتبط ذلك بالإنتماء والمكانة الاجتماعية ، كما أنّ عدم وجود فرص عملٍ سواء داخل القرية أم خارجها يعد سبباً في الهجرة .

2- أثرت الهجرة علي البناء الأسري . حيث إن غياب الزوج قد أدّى إلي تولي الزوجة بمفردها إدارة شؤون الأسرة بأكملها ، وأصبحت المرأة تتولي معظم عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال بصورة كاملة أيضاً .

3- أحدثت عملية الهجرة تغيرات واضحة للقيم الفردية في مواجهة القيم المجتمعية ، وانتشرت حالة من اللامبالاة ، وأصبحت الأفضلية لمن لديه المال والثروة ، وظهر ذلك جلياً فيما بعد زواج الأبناء وتكوينهم أسرَ نووية تحاول الإستقلال عن الأسر الأصلية الممتدة .

4- أسهمت الهجرة في عمليات التنمية ورفع مستويات المعيشة بالريف . حيث أقام العائدون مشروعات استثمارية خاصة بهم مدفوعين في ذلك فيما عادوا به من أموال ، وانقسمت تلك المشروعات إلي مشروعات خاصة بالنشاط الزراعي أو مرتبطة به ، وتتمثل في : تسمين الماشية ، وشراء الآلات



الزراعية الحديثة وتأجيرها للغير، وإقامة مزارع للدواجن، ومشروعاتٍ أخرى كسواء سيارات وتشغيلها بين القرى والأقاليم، سواء في نقل الركاب أو البضائع، مما أحدث ازدهاراً في وسائل النقل والمواصلات؛ نتيجة استثمار المهاجرين في سيارات الأجرة، وأوجد فرص عملٍ جديدة للمهاجرين وغيرهم، كما أنهم قاموا بفتح محال تجارية مثل محلات البقالة والملابس والأجهزة الكهربائية والعصائر، ومنهم من استثمر ماله بوضعه في أحد البنوك.

5- أُنزِت الهجرة علي الإقتصاد والبناء المهني . فلم يعد امتلاك الأرض الزراعية معياراً للتباين الاجتماعي، وذلك باستثناء الأراضي القريبة من وسط القرية، وذلك لكونها أراضي بناء يتم البناء عليها وإقامة المشروعات، كما أنه لم تعد المهنة مصدرًا للمكانة والهيبة. وهو ما يعني أن الهجرة أحدثت تغييراً ملحوظاً في مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القرية مجتمع البحث.

6- أدت الهجرة إلي زيادة مشاعر الإغتراب وعدم الإلتزام لدي العمالة المهاجرة، بسبب ابتعاد هؤلاء المهاجرين عن أسرهم الممتدة التي خرجوا منها، وميلهم إلي العيش في مجتمعاتٍ منفصلةٍ عن المجتمع المحلي.

7- اكتساب المهاجرين سلوكاً وأنماطاً جديدةً من الإستهلاك. تؤثر في إنفاقهم وسلوكهم الإستهلاكي، وهو ما يؤدي إلي نشر هذه القيم بين أفراد المجتمع. فاستناداً إلي ما لديهم من أموال جراء السفر والعمل بالخارج، أصبح لديهم قوة شرائية ونهماً استهلاكياً أكبر من غيرهم.

#### المحور الثاني: دراسات تناولت الهجرة العائدة ودورها في التنمية :-

يتسع هذا المحور ليشمل الدراسات التي تناولت أسباب العودة للموطن، وانعكاس ذلك علي المجتمع الأصلي للمهاجرين، فضلاً عن الدراسات التي اهتمت بانعكاسات الهجرة العائدة علي منظومة القيم، وكذلك الدراسات التي تناولت عائدات الهجرة العائدة، هذا إلي جانب الدراسات التي اهتمت بمشكلات العمالة الزراعية العائدة وإمكانية مواجهتها. ومن هذه الدراسات علي سبيل المثال لالحصر: دراسة كل من " الخولي سالم" (1990)، دراسة " عبدالله عبدالغني غانم" (1990)، دراسة " فتحى السيد عبده" (1993)، دراسة " سعاد عطا فرج" (1993)، دراسة " محمد عبدالعزيز عياد" (1994)، دراسة " ماكسين مارجوليس" (1995)، دراسة " مني ناصر ميلاد" (2001)، دراسة " وليام ترينيت" (2004)، دراسة " مريم أحمد مصطفى" (2005)، دراسة " نهي ابراهيم سلامة" (2008).

وتتمثل الأهداف الأساسية لتلك الدراسات في: التعرف علي أسباب العودة للموطن الأصلي، وانعكاس ذلك علي هذا الوطن، والكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الزراعية العائدة من الهجرة، ودورها في التنمية الريفية، وكيفية استثمار هؤلاء العائدين لأموالهم، وتعاملهم مع عائد هجرتهم، والعوامل التي تؤثر في ذلك، وتأثير ذلك علي التنمية. والوقوف علي انعكاسات الهجرة العائدة علي منظومة القيم الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وقيمة التعليم والقيم السياسية، والتعرف علي مشكلات العمالة الزراعية العائدة، وإمكانية مواجهتها.

وقد اعتمدت معظم الدراسات علي المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي، والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، حيث استعانت دراسة " الخولي سالم" بنموذج التصميم البعدي شبه التجريبي، واعتمدت دراسة " محمد عبدالعزيز عياد" علي المنهج المقارن. كما اعتمدت كل من دراسة " نهي ابراهيم"، و" محمد عبدالعزيز" علي نظرية البنائية الوظيفية؛ كإطار نظري للدراسة، في حين اعتمدت دراسة " فتحى السيد" علي النظرية الكلاسيكية، ونظرية الصراع.

وقد توصلت تلك الدراسات للعديد من النتائج يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- تعدد العوامل المؤدية إلي عودة المهاجرين للموطن الأصلي، وتتمثل تلك العوامل في: عوامل اقتصادية، وهو ما يعني العودة بسبب القرارات الاقتصادية التي أصدرتها بعض الدول كدولة العراق

بالاتفاق مع مصر، وانتهاء عقود العمل ، وخاصةً المهاجرون العائدون من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والعودة نظراً لتمكن البعض من تكوين مدخراتٍ كافيةٍ بعد إقامتهم لمدة طويلة في بلدان المهجر . وعوامل اجتماعية تتمثل في : العودة من أجل الزواج وبناء منزلٍ جديد ، والعودة من أجل رؤية الأهل والأصدقاء ، نظراً للإحساس الشديد بالغربة في بلدان المهجر . وعوامل سياسية للعودة ، وتتمثل في أحداث الخليج ، والتي ترتبت علي غزو العراق لدولة الكويت . وعوامل وأسباب أخرى تتمثل في : الإحساس بالملل والشعور بالحنين للوطن ، هذا إلي جانب العودة من أجل الراحة من الشقاء .

2- وعن استثمار هؤلاء العائدين لمدخراتهم من الهجرة ، فقد جاء بناءً منزلٍ ودفع تكلفة الزواج في المقام الأول ، كما حرص المهاجرون العائدون علي شراء بعض الأجهزة الكهربائية ، سواء بإحضارها معهم أو شراءها من الوطن .

3- مشاركة معظم العائدين بالمشروعات العامة بالقرية . سواء بالجهد أو بالمال ، مما أدي إلي تغيير المكانة الاقتصادية للمهاجرين العائدين ، ومكّنهم من المشاركة في هذه المشروعات .

### خامساً: الإجراءات المنهجية للبحث:

#### 1- نوع الدراسة :-

تنتمي الدراسة الراهنة بوصفها تحليلاً للعلاقة بين " الهجرة العائدة وأنماطها وانعكاسها علي أنماط العمل والعمالة في القرية المصرية " إلي الدراسات والبحوث الوصفية ، التي تسعى إلي وصف ظاهرة الدراسة . بهدف لفت النظر إلي أبعادها ، والآثار المترتبة عليها ، ودراسة الظروف المحيطة بها ، كما تسعى إلي دراسة المواقف الراهنة ، وتحليل وتنسيق البيانات ، لإعطاء وصفٍ دقيقٍ حول هذه المواقف ، ثم محاولة استخلاص المعاني التي تنطوي عليها هذه البيانات .

#### 2- مناهج البحث :

جمعت الباحثة في دراستها بين كل من : المناهج الكمية والمناهج الكيفية ، حيث أفادت المزاجية المنهجية بينهما في تحليل المادة الميدانية ، وفهم طبيعة موضوع الدراسة ، وإعطاء صورةٍ متعمقةٍ عن الواقع الاجتماعي لهؤلاء العائدين ، وتأثير ذلك علي أنماط العمل بالقرية ، بما يتلائم مع أهداف الدراسة . وفيما يلي عرض لهذا المناهج :

#### ( أ ) - منهج المسح الاجتماعي: social Survey

يُعدّ منهج المسح الاجتماعي بالعينة أحد طرق البحث الأساسية ، التي تُستخدَم في البحوث الوصفية وأكثرها شيوعاً ، كما أنه يعد أسلوباً منهجياً مناسباً للدراسة . فعن طريقه يمكن التركيز علي وصف الوضع القائم للظاهرة محل الدراسة ، حيث تسعى الدراسة إلي جمع معلومات ذات علاقة بموضوع الدراسة ، من أجل الوصول إلي النتائج ذات الدلالة العلمية الإحصائية . من خلال الكشف عن العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة. ( مصطفى عمر التير ، 1989 ، 60 ) .

وقد استعانت الباحثة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة ، الذي استطاعت من خلاله الكشف عن خصائص المهاجرين العائدين ، وواقعهم المعيشي أثناء السفر وبعد العودة ، هذا إلي جانب التعرف علي دورهم التنموي في المجتمع علي مستوي أسرهم ومجتمعهم ، وما طرأ علي حياتهم الأسرية والعملية . فيما يخص تغيير أنماط العمل والعمالة ، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مربها المجتمع المصري عمومًا ، والمجتمع الريفي علي وجه الخصوص . وذلك من خلال استخدام استبيانات ( استمارات البحث ) تم تطبيقها علي (270) مهاجرًا عائداً .

#### ( ب ) - منهج دراسة الحالة Case – study

يعدُّ منهج دراسة الحالة من أكثر مناهج البحث الاجتماعي انتشاراً ، وأكثرها استخداماً ، من أجل الوصول إلي تفهمٍ لأسباب تصرف فردٍ ما علي نحوٍ معين ، والتعرف علي اختلافات تصرفه في المستقبل (جون سكوت ، وجوردن مارشال ، مج 1 ، 2011 ، 121) . وقد تمت الإستعانة بهذا المنهج من خلال إجراء دراسة حالة علي خمس وحدات معيشية ، بلغ حجم أفرادها ثمانية وعشرون فرداً - تم اختيارهم وفق معايير محددة ، حيث التنوع في المستويات الاجتماعية والطبقية ، ولديهم ابن عائد من الهجرة ، وقيم معهم داخل الوحدة المعيشية ، كما راعت الباحثة تنوع تلك الوحدات من حيث طبيعة الأنشطة الاقتصادية " زراعية - تجارية - حرفية " .

**3- أدوات جمع المادة الميدانية :-**  
اعتمدت الباحثة علي الأدوات التالية :

**( أ ) - الإستبيان :-**

يعتبر الإستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها (عقيل حسين عقيل، 1995، 43) .

- حيث تضمنت استمارة الإستبيان أربعة محاور . اشتمل المحور الأول : علي خصائص العمالة الريفية العائدة ، في حين تضمن الثاني : واقع المهاجر في بلده قبل السفر ، أما بالنسبة للمحور الثالث : فقد تضمن واقع المهاجر في بلد المهجر ، وفيما يخص المحور الرابع : حاولت فيه الباحثة عرض واقع المهاجر في مجتمعه الحالي بعد العودة ، وانعكاس ذلك علي أنماط العمل . وبلغ عدد أسئلة الإستبيان 47 سؤالاً .

**( ب ) - دليل العمل الميداني: Field Work Manual**

صممت الباحثة دليلاً للعمل الميداني . مكون من أربعة محاور، تمثلت في ( البيانات الأساسية ، وموقف الأسرة من هجرة أبنائها ، وموقفهم أيضاً من عودتهم نهائياً ، وتأثير التحويلات الاجتماعية والثقافية للمهاجر علي أسرته ومجتمعه ، وتأثير التحويلات المالية للمهاجر علي أسرته ) .

ويندرج تحت كل محور ، مجموعة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بها ، وذلك للتعرف علي واقع المهاجرين العائدين داخل أسرهم ومجتمعهم ، وكذلك تأثير الهجرة علي أسر المهاجرين وشخصياتهم وأسلوب حياتهم ، والتعرف علي الخبرات الحياتية والثقافية للمهاجرين العائدين ، وتأثيرها علي أسرهم . وقد بلغ حجم أسئلة الدليل 20 سؤالاً .

**( ج ) - المقابلة : Interview**

قامت الباحثة بإجراء مقابلاتٍ فرديةٍ وجماعيةٍ مفتوحةٍ في مرحلة الدراسة الاستطلاعية ، التي أجرتها علي 30 حالة من المهاجرين العائدين . سواء من الدول العربية أو الأجنبية ، وهو ما ساعد بدوره في التعرف علي المجتمع المراد دراسته ، وكيفية اختيار العينة ، وطبيعة الأنشطة والأعمال الممارسة بعد العودة وتأثيرها علي التنمية . كما قامت الباحثة بإجراء مقابلاتٍ فرديةٍ مقننة ، وذلك لجمع الإستبيان لبعض عينات الدراسة .

**( د ) - الملاحظة :**

وقد استعانت الباحثة بالملاحظة في وصف القرية (مجتمع البحث) من حيث : شكل الشوارع ، ومدى اتساعها ، ونظافتها ، وشكل المباني والمنازل من الخارج ، سواء كانت تقليدية أم حديثة ، كما لاحظت الباحثة تداخل الأنشطة الاقتصادية والتجارية مع الوحدات والمناطق السكنية . وتم ملاحظة تطور وسائل المواصلات داخل القرية ، بإعتبارها مجالاً من مجالات استثمار هؤلاء العائدين لمخدراتهم ، هذا إلي جانب ملاحظة طبيعة المشروعات التي قام العائدون بتنفيذها داخل القرية ، سواء كانت مشروعات

مستحدثة أو تقليدية ، وما حدث بها من تطورات وتجديدات ، فضلاً عن ملاحظة الباحثة للمحلات التجارية ، والورش الحرفية داخل القرية ، والتي لم تكن موجودة من قبل ، وما حدث بها من تطورات .

### ( هـ ) - الإخباريين :-

استعانت الباحثة بمجموعة من الإخباريين ، خاصة في المراحل الأولى لإجراء الدراسة الميدانية ، وذلك بهدف معرفة المزيد من المعلومات عن مجتمع البحث ، ولتسهيل عملية التعرف علي عينة الدراسة ، ومن أمثلة هؤلاء الإخباريين بعض العاملين في مجال التموين ، لما لهم من دور في تسجيل أعداد الأفراد المهاجرين من القرية ، وذلك من خلال إبلاغ المطارات لمكاتب التموين بأعداد هؤلاء المهاجرين لمدة تزيد عن 6 أشهر ، وقد كان يتم خصم حصتهم من التموين طوال فترة سفرهم وحتى عودتهم نهائياً إلي القرية ، وقد كان ذلك يتم في فترة السبعينات والثمانينيات والتسعينات ، بينما في عام 2000 ومع انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؛ لم تعد المطارات تقوم بمهمتها مثلما كان يحدث من قبل .

كما قامت الباحثة بالاستعانة بعدد من العاملين في الجمعية الزراعية ، وذلك بهدف الاستفادة منهم في معرفة بعض المعلومات عن مجتمع البحث ، ومنها التعرف علي المساحة الكلية للقرية ، وحجم الملكيات بها . كما استعانت الباحثة ببعض الإخباريين ممن يقيمون داخل مجتمع البحث منذ مدة طويلة ، وخاصة عند القيام بعمل مسح شامل عن عدد المهاجرين .

### 3- العينة ومبررات اختيارها :

استعانت الباحثة في الدراسة الراهنة " بالعينة العمدية (المقصودة) purposive sample ، وتم اختيار المبحوثين بطريقة (كرة الثلج) . كما رُوِيَ في اختيار العينة التنوع في نمط الهجرة ، وذلك من حيث كونها هجرة خارجية للدول العربية أو الأجنبية ، أو هجرة داخلية للمدن السياحية داخل مصر ، كما تم الأخذ في الاعتبار أيضاً مدة الإقامة ، ونوع النشاط ، سواء كان خدماً أو إنتاجياً أو صناعياً. هذا وقد بلغ حجم العينة من المهاجرين العائدين 270 مهاجرًا عائداً ؛ متنوعين ما بين عائدين من دول عربية ومدن داخلية وبلغ عددهم 202 مهاجرًا عائداً ، وعائدين من دولٍ أجنبية ، وبلغ عددهم 68 مهاجرًا عائداً .

### - حالات المقابلة المتعمقة ومبررات اختيارها :

اختارت الباحثة عدد خمس وحداتٍ معيشيةٍ رُوِيَ في اختيارها الشروط التالية : التنوع في المستويات الاجتماعية والطبقية المختلفة ، على أن يكون لدي هذه الأسر ابنٌ عائداً من الهجرة ، ويقوم معهم داخل الأسرة ، وأن تكون هذه الأسر متنوعةً في الأنشطة الاقتصادية والمهنية ، وذلك للتعرف علي موقف الأسرة من هجرة الإبن ومن عودته ، ومدى تأثير الهجرة علي أفراد أسرة المهاجر وشخصياتهم وأسلوب حياتهم ، والتعرف أيضاً علي تأثير الخبرات الحياتية والثقافية للمهاجرين العائدين علي أسرهم . والكشف عن دور الهجرة في التوعية الصحية لأسرة المهاجر ، والوقوف علي تأثير التحولات الاجتماعية والمالية للمهاجرين علي أسرهم .

### 2- مجتمع البحث وأسس اختياره :

بالنسبة لمجتمع الدراسة . فقد وقع اختيار الباحثة علي قرية " شبرا وسيم " ، وهي إحدى قري مركز كوم حمادة ، التابع لمحافظة البحيرة ، وهذه المحافظة تعد من المحافظات التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الهجرة الخارجية ، وذلك بعد الفيوم والغربية وكفر الشيخ والشرقية والدقهلية والمنوفية ( أحمد حسن إبراهيم ، 2015 : 33 ) .

وقد تم اختيار هذه القرية مجالاً لإجراء الدراسة ، نظراً لكونها قرية الباحثة من حيث المولد والإقامة ، وهوما يتيح لها - الباحثة - المعرفة بأفراد القرية ، وثقافتهم والحصول علي بيانات مفصلة وواقعية عنهم .



حيث شهدت القرية تغيراتٍ واسعةٍ في أنماط العمل . وذلك مع عودة كثير من المهاجرين خلال فترة حرب الخليج ، ثم بعد أحداث 25 يناير والربيع العربي ، والتي كان من تبعاتها توقف السياحة الداخلية وعودة العاملين في مجال السياحة ، هذا إلى جانب التغيرات التي شهدتها القرية في السنوات الأخيرة ، والتي شملت جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية من حيث دخول العديد من المشروعات والأنشطة الاقتصادية بها ، والتي قام العائدون من الهجرة بإقامتها بالقرية للعمل بها وفي إطارها بعد عودتهم .

#### رابعا :- نتائج البحث :-

يتناول البحث الراهن أربعة محاور أساسية . منبثقة من أهداف البحث وتساؤلاته ، وذلك علي النحو التالي : الأول : يتمثل في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة البحث ، والثاني : يتمثل في حياة المهاجر في بلده قبل السفر، في حين يتضمن المحور الثالث : حياة المهاجر في بلد المهجر ، أما المحور الرابع والأخير : فيشتمل علي واقع المهاجر في مجتمعه الحالي بعد العودة ، وانعكاس ذلك علي أنماط العمل . وسيتم ذلك علي النحو التالي :

#### 1- خصائص عينة البحث :

يتناول هذا المحور خصائص عينة البحث من حيث : السن قبل السفر، الحالة الزوجية ، الحالة التعليمية ، المهنة قبل السفر وبعد العودة ، ونمط الأسرة قبل الهجرة وبعد العودة ، وذلك علي النحو التالي :

- فيما يتعلق بالسن قبل السفر فقد اتضح من الدراسة الميدانية : أن النسبة الأعلى من العينة قد كان سنهم وقت السفر يقع في الفئة العمرية أقل من 25 سنة ، حيث بلغت نسبتهم 71,1% ، وهذا يؤكد علي أن فئة الشباب هم الفئة الأكثر جرأة وإقبالاً علي السفر، وتسعي نحو الهجرة إلى خارج القرية . بحثاً عن فرص عمل وتكوين مستقبلهم ، كما أن لديهم القدرة علي تحمل أعباء السفر ومشقة العمل بالخارج . وقد اتفقت هذه النتيجة مع المقابلات لبعض الحالات من المهاجرين العائدين . حيث بلغ متوسط سن المهاجر وقت السفر حوالي 21 سنة .

- أما بالنسبة للحالة الزوجية فقد ارتفعت نسبة المتزوجين . حيث جاءت هي الأعلى والغالبية بين عينات الدراسة ، وبلغت النسبة 97,7% ، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج المقابلة لحالات الدراسة من المهاجرين العائدين ، والتي أكدت علي أن جميع حالات الدراسة من المتزوجين ، وأن معظم هذه الزيجات إنما قد تمت بعد السفر، حيث كان الزواج وتكوين أسرة من أهم دوافعهم للسفر، وربما يرجع ذلك إلي أن أهالي القرية يفضلون زواج بناتهم من العاملين في الخارج ، نظراً لما يتوفر لديهم من أموال بعد عودتهم . الأمر الذي يجعلهم أكثر قدرة علي تحمل أعباء الزواج ونفقاته عن غيرهم من شباب القرية .

- وفيما يخص الحالة التعليمية فقد جاءت نسبة الحاصلين علي مؤهل متوسط هي الأعلى بين عينة الدراسة بمختلف دول المهجر، حيث بلغت نسبتهم 61,5% من إجمالي العينة ، وزادت هذه النسبة بين المهاجرين في هجرات داخلية بنسبة 75% ، والمهاجرين للدول العربية بنسبة 61% ، ويرجع ذلك إلي أن العمل بهذه الدول (العربية) لا يشترط مؤهل تعليمي عالي . حيث إن غالبية المهن في هذه الدول لا تتطلب مستويات تعليمية ، لأن معظمها مهن خدمية . يمكن أن يقبل بها أصحاب المؤهلات المتوسطة . وعلي مستوي حالات المقابلة ، أكدت معظم الحالات من المهاجرين العائدين علي أنهم حاصلون علي مؤهل تعليمي متوسط . في حين انخفضت الأمية بشكل كبير . حيث لم تتعد النسبة 1,9% بين عينة الدراسة ، واختفت تماماً الأمية بين المهاجرين إلي الدول الأجنبية ، وارتفعت بينهم نسبة الحاصلين علي مؤهلات جامعية عليا ، حيث بلغت نسبتهم 44,2% . ويعود ارتفاع مستوي التعليم لمن يسعون للهجرة للدول الأجنبية إلي أنماط العمل بهذه الدول والتي تحتاج مؤهلات عليا للعمل بها .

– من حيث نمط الأسرة قبل الهجرة وبعد العودة فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن : الغالبية العظمى من أفراد العينة أي حوالي 98,1% ، قد أكدوا علي أنهم كانوا يعيشون داخل أسر ممتدة قبل الهجرة ، وكانت الأسرة الممتدة شكل من أشكال التكامل داخل النسق الاجتماعي . حيث كان لكل واحد دور في نمط الأسرة الممتدة التقليدي ، ونتيجة الهجرة والعودة منها ، انتشر نمط الأسرة النووية بين أفراد العينة . حيث بلغت نسبتهم 81,5% . وظهرت أشكال جديدة للأسر الممتدة ، والتي تعد بدائل وظيفية لها ، مثل نمط الأسرة الممتدة المعدلة . وقد يرجع ذلك إلي توافر رأس المال نتيجة الهجرة ، إلي جانب إمكانية توفير المهاجر لمنزل مستقل ، فظاهرة الأسرة النووية أصبحت هي النمط الشائع . نتيجة تحولات عديدة طرأت علي المجتمع الريفي . وقد بلغ متوسط حجم الأسرة النووية بين هذه الأسر ما بين 4 إلي 6 أفراد ، ويعد حجم الأسرة كبير إلي حد ما ، وهوما يتفق مع خصائص الأسرة الريفية . حيث ارتفاع قيمة الإنجاب .

– أما فيما يخص نوع المهنة التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة وبعد العودة : استمرت مهنة العمل بالزراعة بالنسبة للمهاجر . سواء لنفسه أولدي الغير بأجر هي المهنة الغالبة لمعظم أفراد العينة ، حيث بلغت النسبة 57,4% علي مستوي العينة . ومن الجدير بالذكر أن معظم المهاجرين ما زالوا يجمعون بين العمل الزراعي وأي أنشطة أو مهن أخرى ، قد يكون تم اكتسابها من خلال فترة الهجرة بالخارج ، أو فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت علي القرية ، كما أن العائد المادي من العمل الزراعي لا يكفي وحده كمصدر للدخل . وهذا يدل علي التغييرات التي طرأت علي أنماط العمل بالقرية ، نتيجة الهجرة والاتصال الثقافي بالمجتمعات الغربية . وكما كانت نظرية البنائية الوظيفية تؤكد في أحد قضاياها علي أنه عندما يحدث اتصال بين ثقافتين بحيث تؤثر احدهما علي الأخرى ويظهر بينهما تبادل ثقافي يؤدي إلي أحداث تغييرات داخلية في كل ثقافة وتبدأ الثقافة التقليدية في الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة تؤدي إلي تغييرها لكي تقترب من النموذج المثالي القائم في المجتمعات الغربية ويطلق علي هذه العملية عملية التنمية أو التحديث . وقد تحقق ذلك من خلال اكتساب العائدين من الهجرة أنماط عمل ومهن جديدة وأنشطة تختلف عن المرتبطة بالنشاط الزراعي نتيجة اتصالهم بمجتمعات أخرى واستفادوا بالعمل بها بعد العودة .

## 2- حياة المهاجر في بلده قبل السفر :

في هذا المحور سوف يتم عرض النتائج الخاصة بحياة المهاجر في بلده قبل السفر من وجهة نظر عينة البحث ، وذلك من خلال الإجابة علي مجموعة من التساؤلات التي تضم ( أسباب السفر ، الشخص الذي شجعه علي السفر ، كيفية تدبير تكاليف السفر) .

– فبالنسبة لأسباب السفر : لم تختلف استجابات العينة فيما يخص أسباب السفر ، في أن الهدف الرئيسي قد كان لإيجاد فرص عمل ، بهدف الحصول علي دخل يتمكن من خلاله المهاجر من تكوين أسرة ، أو إقامة مشروع اقتصادي ، أو بناء منزل أو الزواج ، أو تأمين مستقبل الأبناء ، فقد بلغت البنسبة 93,7% ، من إجمالي أفراد العينة ؛ وهي نسبة كبيرة . واتفقت هذه النتيجة مع ما جاء علي لسان الوحدات المعيشية لدراسة الحالة ، حيث أكدت معظم الوحدات المعيشية علي أن أسباب سفر أبنائهم هو تدبير مبالغ نقدية تساعدهم علي الزواج وبناء منزل . فقد كانوا في سن الزواج ، وتشابهت الأسباب حيث جاءت في المرتبة الثانية نسبة عدم وجود فرص عمل كافية في مصر ، وذلك بنسبة 37,8% ، ونسبة 33% من أفراد العينة قد سافروا من أجل تحسين الدخل .

ويتضح مما سبق أن الأسباب الرئيسية للهجرة في البحث الراهن هي أسباب اقتصادية . تتمثل في عدم وجود فرص عمل كافية في مصر ، والبحث عن فرصة عمل تحقق الكسب السريع في وقت قليل ، وتحسين الدخل ، ولكنها تعالج قضية اجتماعية مثل : الزواج وتكوين أسرة . واتفقت هذه النتيجة مع

ما أشارت إليه دراسة كل من "عائدة هانم" (1984) ، و " محمد عبدالعزيز عياد" (1994) ، ودراسة " اسماعيل علي " (2005) إلي أن الدافع الاقتصادي من أهم الدوافع لحدوث الهجرة ، والمتمثل في عدم وجود فرص في مصر وقلة الدخل وكثرة الإنفاق .

- أما بالنسبة لمصدر التشجيع على الهجرة فقد جاء في مقدمة الداعمين والمشجعين للمهاجر علي السفر الأسرة والأصدقاء ، حيث جاءت نسبة الأسرة الداعمة للمهاجر 52,3% ، يليها مباشرة الأصدقاء بنسبة 36,3% . وهذا ما أكدت عليه المقابلات التي أجرتها الباحثة مع الأسر المعيشية ، حيث أشارت الأسر بأنهم هم الذين شجعوا أبنائهم علي الهجرة خارج القرية لتأمين مستقبلهم ، ولكي يقوموا بتدبير تكاليف زواجهم وبناء مسكنهم .

وهو ما أكده أحد الآباء بقوله : **"أنا شجعت ابني علي السفر علشان يجوز نفسه ويبني شقته الجواز دلوقتي بيحتاج مصاريف وانا بنصرف علي اخواته في التعليم"**

وتشير هذه العبارة الي الدور الذي تؤديه الأسرة في تشجيع وتدعيم أبناءهم علي السفر، لتكوين مبالغ نقدية تساعدهم علي الزواج والاستقرار وبناء منزل لهم .

وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة كل من "أمل مجدي عبدالجواد" (2017) ، و" ربيع كمال " (2005) " التي أكدوا فيها علي أن دفع الأسرة لأبنائهم وتشجيعهم علي الهجرة بدافع مشاركتهم لهم في تزويج إخوانهم الأصغر ، والمساعدة في نفقات الأسرة والانتقال إلي حال أفضل .

- وبخصوص كيفية تدبير تكاليف السفر فقد اختلفت طريقة أفراد العينة حول كيفية تدبير هذه التكاليف، حيث جاء الإقتراض من أحد الأقارب ، أو مساعدة الأسرة في مقدمة الأساليب التي اتبعتها المهاجرون في تدبيرها . حيث بلغت نسبة الإعتدال علي الأسرة 63% ، وقد أوضحت المقابلات المتعمقة أن هناك من لجأ من الأسر المعيشية المدروسة إلى تأجير الأرض الزراعية لفترة طويلة ، أو بيع بعض من رؤوس الماشية التي يمتلكونها ، أو عمل جمعية إيداعية ، لمساعدة أبنائهم في تدبير ما يحتاجونه من تكاليف من أجل السفر .

وهو ما أكدته بعض الحالات بقولهم :

**"أنا بعت بهيامي وأجرت أرضي سنة علشان أساعد ابني"**

**" كنت عامل جمعية ولما حسيت ان ابني عايز يسافر ادبته الفلوس علشان يسافر بيها ويكون نفسه لأن الشغل في البلد مش مناسب خاصة ان معاه بكاليريوس تجارة "**

وتشير هذه العبارات إلي تعدد أشكال وطرق مساعدة الأسرة لأبنائهم نحو تدبير تكاليف السفر وهذا يؤكد علي أهمية الترابط الاجتماعي بين أفراد أسر العينة ودور الأسرة نحو تشجيع أبنائهم علي السفر . وانتقلت هذه النتيجة مع دراسة " ربيع كمال " (2005) ، والتي أشارت إلي أن الأسرة لها دور كبير في تدبير تكاليف السفر . إما من خلال مساعدة أحد الإخوة المهاجرين لأخيه بالمال ، أو بيع جزء من الأرض الزراعية ؛ أو بيع قطعة أرض مباني أو غيرها من ممتلكات الأسرة ، يليها الإقتراض من أحد الأقارب ، وذلك بنسبة 47,4% ، وهذه أكثر الإستجابات بالنسبة للمهاجرين للدول العربية . أما بالنسبة للمهاجرين للدول الأجنبية . فقد اختلفت طريقتهم حول تدبير تكاليف السفر، حيث جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لهم الإقتراض من أحد الأقارب بنسبة 80,8% . أما وجود مبلغ مالي بحوزتهم فقد جاء في المرتبة الثانية بنسبة 51,5% ، أما فيما يخص المهاجرين هجراتٍ داخليةٍ . فقد اتفقت طريقتهم حول تدبير تكاليف السفر، واجتمعوا علي أن السفر إلي هذه المدن غير مكلف ، وذلك بنسبة 100% .

وأخيراً بالنسبة لرؤية كل من المهاجرين للدول العربية والأجنبية والمدن الداخلية لكيفية تدبير تكاليف السفر، فقد جاء الإقتراض من أحد الأقارب في المقام الأول بنسبة 47,4% ، يليها بنسبة 44,8% من

الأسرة ، يليها في المرتبة الثالثة من لديهم مبلغ مالي ، وذلك بنسبة 33,7% ، يليها في المرتبة الرابعة بنسبة 24,1% من يرون أن السفر غير مكلف ، وتتوالي النسبة بين من باع مصاغ زوجته، ومن الأصدقاء 1,9% و 0,4% .

### 3- حياة المهاجر في بلد المهجر:

تناول هذا المحور: أسباب اختيار هذه الدولة دون غيرها ، وطبيعة الأعمال التي كان يمارسها في بلد المهجر، و أسباب تفضيل ممارسة تلك الأعمال .

- فبالنسبة لأسباب اختيار هذه الدولة دون غيرها فقد لعب رأس المال الاجتماعي دوراً في ذلك . حيث إن معظم من هاجروا إلى تلك الدول دون غيرها كان لوجود أصدقاء وأقارب لهم بتلك الدول ، وجاء هذا السبب في الترتيب الأول بنسبة بلغت 62,2% من إجمالي عينة الدراسة ، واتفقت هذه النتيجة مع ما جاء علي لسان وحدات المعيشة لحالات الدراسة علي أن وجود أصدقاء وأقارب بتلك الدولة قد كان من أهم أسباب اختيارهم لتلك الدول للهجرة إليها .

**فتقول إحدى الحالات : " اللي كان بيشرحنا اننا نسفر عيالنا للدولة دي بالتحديد أن لينا قرايب ومعارف هناك فكنا بنظمن علي عيالنا "**

في حين جاءت عملية السفر إلى هذه الدولة أوتلك فقط لكونها " الدولة المتاحة " في هذه الفترة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 49,3% بين عينة الدراسة ، وزادت هذه النسبة بشكل كبير بين المهاجرين للدول العربية بنسبة بلغت 77,3% . ويرجع ذلك إلي توافر النفط وارتفاع أسعاره بتلك الدول ، وبالتالي توافر فرص عمل كثيرة . مما دفع أعداداً كثيرة للهجرة لهذه الدول .

هذا ومن أسباب الإختيار أيضاً أن تعرف هذه الدولة أوتلك بارتفاع الأجور بها أو " فلوسها كثير " بحسب تعبير الأهالي في مجتمع البحث، حيث احتل هذا السبب المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 42,2% بين عينة الدراسة ، وزادت النسبة بشكل كبير بين المهاجرين للدول الأجنبية بنسبة 82,4% ، والمهاجرين للدول العربية بنسبة 35,7% ، وتقل النسبة بين المهاجرين للمدن الداخلية بنسبة 6,3% .

في حين جاءت فكرة أوسبب " سهولة الوصول إليها " ويقصد بها سهولة الوصول لأماكن العمل في المرتبة الرابعة بنسبة بلغت 23% بين عينة الدراسة ، حيث زادت النسبة بشكل كبير بين المهاجرين للمدن الداخلية بنسبة 95,8% ، في حين تقل هذه النسبة بين كل من المهاجرين للدول العربية والدول الأجنبية علي التوالي بنسبة ( 7,8% ، 5,9% ) .

هذا في حين جاءت سهولة اللغة ومعرفتها وتداولها في المرتبة الخامسة والأخيرة ، فكما يعبر الأهالي " اللغة سهلة ومشاركة " حيث جاءت بنسبة 8,5% ، فتزيد قيمة اللغة بين المهاجرين للدول العربية حيث بلغت 9,7% . ويرجع ذلك إلي أن طبيعة الحياة في الدول العربية تتشابه مع حياة المصريين إلى حد كبير، فضلاً عن اللغة المشتركة ، وذلك عكس الدول الأجنبية ، حيث يكون التعامل مع أجانب لا يفهمون اللغة العربية ، أم في المدن الداخلية السياحية فيكون التعامل في أغلب الأوقات مع أجانب وسائحين من الخارج ، لذلك فان اللغة قد تكون عائقاً ، أو من المشكلات التي تواجه المهاجرين للدول الأجنبية أو المدن الداخلية .

- وفيما يخص طبيعة الأعمال التي قاموا بممارستها في بلاد المهجر فقد جاءت الأعمال الخدمية في الترتيب الأول بين أفراد العينة بنسبة بلغت 42,2% ، وزادت هذه النسبة في العائدين من المدن الداخلية بنسبة 87,5% ، والعائدين من الدول الأجنبية 86,8% ، ويرجع ذلك إلي طبيعة تلك الدول ، ونوعية الأنشطة والمهن الموجودة بها ، كما أن هؤلاء العائدون يُفضلون العمل بالمهن الخدمية . إما في الحسابات



وأعمال الصيانة ، أو أفراد أمن ، أو تقديم الطلبات . واتفقت هذه النتيجة مع نتائج المقابلة ، حيث أشارت معظم حالات الدراسة من العائدين من الدول الأجنبية والمدن الداخلية إلي أن المهنة التي كانوا يزاولونها في بلد المهجر . كانت العمل في مطاعم وفنادق وكافيتريات ، أي أنها كانت مهن خدمية . في حين جاءت مهنة الأعمال الحرفية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 20,1% بين عينة الدراسة ، وزادت هذه النسبة بشكل كبير بين العائدين من الدول العربية بنسبة 31,4% ، حيث إن مزاوله العمل الحرفي بتلك الدول يحتاج عمالة كثيفة غير مدربة . واتفقت هذه النتيجة مع حالات الدراسة . حيث أشارت إلي أن الغالبية العظمى من العائدين من الدول العربية قد كانوا يمارسون الأعمال الحرفية ، والتي تمثلت في أعمال النجارة والسباكة والحلاقة وغيرها .

وهذه هي أكثر الاستجابات التي جاءت بين عينة الدراسة حول نوع الأعمال في بلد المهجر . واتفقت هذه النتيجة مع دراسة " إيمان شريف وآخرون " ( 2010 ) ، التي أشارت إلي أن الوظائف والمهن التي عمل بها المهاجرون في بلد المهجر ، كانت مهن خدمية سياحية ، كالعامل بالفنادق والمطاعم وبيع الجرائد

كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة "عائدة هانم" (1984) ، والتي أشارت إلي أن قطاع الزراعة قد جاء في مقدمة المهن التي عمل بها أفراد العينة أثناء التواجد بالمهجر . يلي ذلك قطاع التشييد والبناء ، بينما انخفضت بصورة واضحة نسبة أفراد العينة الذين عملوا في قطاعات اخري كالصناعة والتجارة . كما تختلف الدراسة الراهنة مع دراسة "محمد منصور حسن يوسف" (2000) حيث أشارت إلي أن المهن التي عمل بها أفراد العينة في بلد المهجر كان في مقدمتها مهنة البناء والتشييد ، يليها الحرفيون ، وأخيراً أعمال الخدمات والزراعة .

- وبخصوص أسباب تفضيل ممارسة تلك الأعمال هو أنها سهلة ومريحة . حيث جاءت في المرتبة الأولى بين أفراد العينة بنسبة 47,4% ، وزادت هذه النسبة بين العائدين من الدول الأجنبية بنسبة بلغت 67,6% ، والعائدين من المدن الداخلية بنسبة 45,8% ، ويرجع ذلك الي طبيعة تلك الأعمال في هذه الدول ، حيث إنهم يفضلون مزاوله الأعمال الخدمية ، بينما أشارت نسبة 44,8% من العينة إلي أن سبب تفضيل ممارسة تلك المهنة هو كون دخلها كبير، وإن زادت هذه النسبة بين العائدين من الدول الأجنبية بنسبة بلغت 72,1% ، والعائدين من المدن الداخلية بنسبة 50% . في حين جاء سبب أن هذا العمل متاح له في تلك الفترة في المرتبة الثالثة بنسبة 37,4% ، وزادت هذه النسبة بين المهاجرين العائدين من الدول العربية بنسبة 46,1% . وكانت هذه أكثر الاستجابات بين أفراد العينة .

#### 4- واقع المهاجر في مجتمعه الحالي بعد العودة وانعكاس ذلك على انماط العمل :

يَعْرَضُ هذا الجزء أسباب العودة للموطن الأصلي ، وممارسة أنشطة بعد العودة ، ونوعية هذه الأنشطة ، أنماط العمل والمهن الحالية ، وأسباب تفضيلهم لممارسة تلك المهن دون غيرها ، والمشكلات التي واجهتهم بعد العودة ، وكيفية استخدامهم لمخدراتهم من السفر، وفي حالة القيام بعمل مشروع . فما نوعية هذه المشروعات ، ومدى كون هذا المشروع داخل القرية ، وفي حالة القيام بشراء أرض زراعية . ما مدى احتفاظهم بزراعة أنواع من المحاصيل بعد العودة ، وأكثر التغيرات التي تحققت لهم علي المستوي الشخصي والعملية بعد العودة . نتيجة عملهم بالخارج ، وأخيراً أشكال الثقافة التي اكتسبوها من عملهم بالخارج ، واستفادوا بها في عملهم الحالي .

- وفيما يخص أسباب العودة للموطن الأصلي فقد تنوعت أسباب العودة ما بين أسباب اجتماعية ، والتي تمثلت في الرغبة في الزواج والإستقرار بنسبة 48,5% ، والإشتياق للأهل والأصدقاء بنسبة 36,3% ، والإحساس بالغربة ونسبتهم 29,3% ، وأسباب اقتصادية خاصة ببلاد المهجر، والتي تمثلت في انخفاض أسعار النفط في الدول العربية ، ومن ثم انخفاض الأجور في تلك الدول ، فضلاً عن تدهور الإمتيازات بها

، وقد بلغت النسبة 31,8% . في حين جاءت الأسباب السياسية ، والتي تمثلت في حرب الخليج غزو العراق لدولة الكويت 1990 ، والثورة الإيرانية ثم الحرب العراقية الإيرانية ، وثورة يناير 2011 بنسبة 20% .

**ونستخلص** مما سبق أن أسباب العودة كانت أسباب اجتماعية في المقام الأول ، حيث إنهم قرروا العودة بعد تكوينهم مبلغ نقدي من العمل بالخارج ، لتحقيق الغرض من السفر وهو الزواج وبناء منزل وتكوين أسرة ، وهذه أكثر الاستجابات التي أدت إلى عودة أفراد العينة إلى موطنهم الأصلي . ويتضح من هذه النتيجة أن السبب الرئيسي لعودة أفراد العينة للموطن الأصلي ، هي أسباب اجتماعية . واتفقت هذه النتيجة مع النتيجة الخاصة بأسباب السفر، حيث كان السبب الرئيسي للسفر يعالج قضية اجتماعية تتمثل في تكوين مبلغ نقدي للزواج وبناء منزل واقامة مشروع خاص ، وعدم وجود فرص عمل كافية في مصر ، وتحسين الدخل .

- أما بالنسبة لممارسة الأنشطة بعد العودة ونوعيتها فقد جاءت نسبة 53% من المهاجرين العائدين ممن أكدوا علي ممارستهم لأنشطةٍ أخرى إلي جانب العمل الأساسي بعد العودة . حيث إن هؤلاء يتوافر لديهم رأس المال ؛ كما أن لديهم الرغبة في استثماره . وفيما يخص نوعية هذه الأنشطة فقد ارتفعت نسبة من مارسوا الأنشطة التجارية ، وبلغت نسبتهم 74,9% ، علي أن ملاحظات الباحثة قد أكدت ذلك أثناء الدراسة الميدانية . وهوما يتبدى من حيث انتشار العديد من الأنشطة والمحال التجارية ؛ علي اختلاف أشكالها داخل القرية (مجتمع البحث) ، والتي تمثلت في (تجارة الملابس ، والأحذية ، وتجارة الأدوات المنزلية ، وتجارة الماشية ، والتجارة في أدوية معالجة الآفات الزراعية والمبيدات الزراعية ، ومحال السوبرماركت أو البقالة ، وتجارة العقارات ) .

هذا .. وقد أكدت معظم حالات المقابلة علي أن أسباب تفضيلهم لممارسة هذه الأنشطة هو الرغبة في استثمار مخرجاتهم بعد العودة ، وتحسين مستوي الدخل ، ورفع مستوي المعيشة ، إلي جانب مواكبة التغيرات التي طرأت علي المجتمع ككل ، والقرية باعتبارها جزءاً من هذا المجتمع . حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة " سعاد عطا فرج " (1993) ، والتي كشفت عن ارتفاع نسبة العاملين في النشاط التجاري بعد العودة ، والتي تمثلت في السوبرماركت ، وكافيتريا ، وبوتيك ، والاتجار في العقارات ، والأجهزة الكهربائية . واختلفت هذه النتيجة مع دراسة " محمد عبدالعزيز عياد " (1994) الذي أشار الي انخفاض نسبة الذين مارسوا النشاط التجاري بعد العودة ، واتجهوا إلي الأنشطة الزراعية والحيوانية والداجنة .

يليه النشاط الحيواني والداجن ( تربية الماشية والطيور الدواجن) بنسبة 44,8% ، حيث إن طبيعة الحياة الريفية في مجتمع الدراسة تشجع بطريقة أو بأخرى علي مثل هذه الأنشطة . في حين انخفضت نسبة النشاط الحرفي لتصل إلى 4,9% ، يليه النشاط الزراعي بنسبة 4,2% .

- وفيما يخص أنماط العمل الحالية وأسباب تفضيل ممارستها فقد ارتفعت نسبة من يعملون في مهن وأعمالٍ ثنائيةٍ ومزدوجةٍ كالعمل في الوظائف الحكومية أو وظائف القطاع الخاص ، إلي جانب العمل بالزراعة ، حيث بلغت نسبة هؤلاء من بين أفراد العينة 64,9% . غير أن ذلك مرده إلي عدم الإعتدال علي مهنة واحدة ؛ كالعامل في الزراعة ، حيث ينخفض الدخل العائد من هذه المهنة ، ومن ثم فهم يستعيضون عن قلة الدخل من النشاط الزراعي ، بالعمل في وظائفٍ أخرى . حتي أن منهم من عمل في مهنٍ أخرى ؛ قد يكون تم اكتساب مهاراتها خلال فترة هجرتهم بالخارج ، أو نتيجة التغيرات الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية التي طرأت علي القرية ، والتي ارتبطت بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا ، وكل ذلك في إطار إقامة مشروعات وأنشطة جديدة ، إلي جانب العمل الأساسي . وفي جانب آخر قام

بعضهم بشراء أرض زراعية واهتموا بزراعة المحاصيل التقليدية ، إلى جانب بعض المحاصيل النقدية ، تماشياً وارتباطاً منهم بطبيعة النشاط الإقتصادي السائد في القرية ، ولما للأرض الزراعية من قيمة رمزية خاصة في المجتمع الريفي .  
ومن هنا فقد حدث نوع من الحراك المهني لأفراد العينة . حيث انحسرت وتراجعت بعض المهن التقليدية المرتبطة بالحياة القروية ، لصالح مهن أخرى تتماشى وطبيعة التغير الذي لحق بالقرية ، سواء بسبب تأثيرات خارجية أو داخلية .

- وفيما يتعلق بأسباب تفضيل أفراد العينة ممارسة تلك الوظائف فذلك لأنها تتميز بأجور شهرية ثابتة ، ووجود تأمينات اجتماعية وصحية ، وكذا صرف معاشات في نهاية الخدمة وعند حالات العجز والمرض ، على أن فترات العمل لا تخلو من صرف مكافآت ، والحصول على ترقيات في إطار تلك الوظائف والأعمال الأخرى والأنشطة الجديدة ، فهي وبالرغم من ذلك يعتبرها المهاجرون العائدون مهناً ثانويةً لزيادة الدخل وتحسين مستوي المعيشة ، فهؤلاء ونتيجة الهجرة يتوفر لديهم رأس المال . وهذه النتيجة تتفق مع نظرية تجزئة سوق العمل وتفضيلاته والتي أكدت في أحد قضاياها علي وجود سوق للعمل أولية وأخرى ثانوية وكل منهما له سماته ومميزاته وقد تحقق ذلك في تفضيل العمالة العائدة من الهجرة سواء العمل في الوظائف الأولية أو الثانوية .

فقد جاء علي لسان أحد الحالات الحاصلين علي مؤهل تعليمي متوسط و يعمل في القطاع الخاص إلي جانب الزراعة " العمل في الزراعة لوحده يحتاج مصاريف وتكلفة علي ما نحصد الزرعة علشان كدا كان لازم أشتغل في وظيفة لها راتب شهري علشان أقدر أصرف علي أسرتي " . كما ذكرت حالة أخرى أنها كانت تعمل في وظيفة حكومية قبل السفر ، وبعد العودة من الهجرة عاد إلي وظيفته القديمة إلي جانب العمل بالزراعة :

" أنا كنت بشتغل كاتب في الوحدة المحلية بالقرية وعملت حفظ وظيفة ولما رجعت من السفر استلمت وظيفتي تاني واشترت فدان ونص زراعي وبنزرعهم قمح ورز وذرة وأحياناً فاصوليا وسمسم "

في حين ذكرت حالة حاصلة علي مؤهل جامعي وتعمل في وظيفة حكومية كمهنة رئيسية إلي جانب العمل في الزراعة كمهنة ثانوية : " أنا أشتغلت في وظيفة حكومية علشان معايا كلية تجارة بريد فاستلمت الوظيفة واشترت فدانين زراعيين وبنزرعهم بعض المحاصيل كالأرز والقمح والفاصوليا وأحياناً السمسم والفاصوليا "

وانتقلت بعض الحالات من الذين يعملون في وظائف حكومية والقطاع الخاص ، ويمتلكون رأس مال نتيجة الهجرة إلي قيامهم بإنشاء بعض المشروعات الخدمية والتجارية ، لزيادة الدخل وتحسين مستوي المعيشة ، إلي جانب عملهم الأساسي ، فعلي سبيل المثال لا الحصر كما جاء علي لسان بعض الحالات : " أنا بشتغل في شركة الكهرباء وعملت مستودع غاز يخدم أهالي البلد "

" أنا بشتغل مدرس ثانوي وفتحت مخبز آلي في البلد "

" أنا محاسب في مصنع في مدينة السادات وفتحت محل موبايلات يعنى شحن وبيع وصيانة فى البلد "

" أنا مهندس زراعي في شركة بيكو بمديرية التحرير وعندي محل لبيع المبيدات الزراعية والتقوي ومبيدات الحشرات "

وتؤكد هذه الحالات علي ثنائية المهن والأعمال الحالية لأفراد العينة ، فلم يعودوا يعتمدون علي مهنة واحدة ، بل يجمعون بين أكثر من مهنة ، قد تكون نفس المهنة القديمة إلي جانب مهن أخرى جديدة ، لزيادة الدخل ورفع مستوي المعيشة ، أو مهن جديدة تم اكتسابها من العمل بالخارج .

- وبخصوص المشكلات بعد العودة وطبيعتها فإن الغالبية العظمي من أفراد العينة والتي بلغت 84,8% ، لم يواجهوا مشكلات بعد العودة ، بينما أجابت نسبة قليلة بلغت 15,2% من عينة البحث بأنهم : واجهوا مشكلات بعد عودتهم . ومن خلال إجراء مقابلات مع الحالات . توصلت الباحثة إلي أن معظم هذه المشكلات متعلقة بالعمل ، سواء كان العمل مرتبطاً بإنشاء مشروع خاص . حيث وجدوا صعوبة في الحصول علي تراخيص لعمل المشروع أو صعوبة في إيجاد مكان مناسب لهذا المشروع ، ومنهم من يجد مشكلة في التكلفة المطلوبة هذا المشروع ، مما يضطره إلي مشاركة أحد الأشخاص الآخرين لإتمام المشروع .

كما أن منهم من عمل بالقطاع الخاص ، خاصة وأن معظمهم كان يعمل بالخارج لفترات غير قليلة في فنادق ومطاعم وأماكن سياحية ، وبالتالي فإن معظم تعاملاتهم كانت مع أجنبي ، وأشخاص تختلف ثقافتهم ، وأصبحوا الآن يتعاملون مع عمال في الشركات والمصانع ، مما يجعلهم الي حد ما يشعرون بصعوبة في العمل ، والتعامل مع العمال .

- وبالنسبة لإستخدامهم لمدخراتهم من السفر فقد جاءت عملية بناء منزل والزواج فيه ، وإقامة مشروع خاص في مقدمة أشكال استثمار العائدين لأموالهم . وقد بلغت بنسبة هؤلاء 61,9% ، وقد اتفقت هذه النتيجة مع النتيجة الخاصة بأسباب سفر أفراد العينة ، والتي قدمت نفس الأسباب لسفرها . كما اتفقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة "محمد عبدالعزيز عياد" (1994) إلي أن عملية بناء منزل جاءت في المرتبة الأولى في كيفية استخدام المهاجرين العائدين لمدخراتهم ، يليه دفع تكلفة الزواج ، كما اتفقت مع دراسة " محمد منصور حسن" (1986) ، والتي أشارت إلي اتجاهات المهاجرين وتطلعاتهم نحو تصرفهم في مدخراتهم التي تكونت في الخارج . حيث جاء بناء منزل في المقدمة، ثم الإنفاق علي احتياجات الأسرة .

بينما أشارت نسبة بلغت 46,3% من العينة إلي أنهم أقاموا مشروعاً خاصاً بهم ، وهذا ما أكدت عليه حالات المقابلة مع المهاجرين العائدين ، إلي جانب ما كشفت عنه نتائج الإستبيان عن انتشار العديد من المشروعات داخل مجتمع البحث ، والتي جاءت لتواكب التغيرات والتطورات التي طرأت علي مجتمعهم ، وما أحدثته هذه المشروعات من تنمية إقتصادية ، ورفاهية إجتماعية ، وزيادة دخل الفرد ليحمله قادراً علي تلبية احتياجات الأسرة .

- أما فيما يخص نوعية هذه المشروعات فقد جاءت المشروعات الخدمية في المرتبة الأولى بنسبة 54,5% ، حيث أدت المهارات والخبرات التي اكتسبتها العمالة العائدة من الهجرة في التأثير علي طبيعة وجودة ما يقومون به من أعمال ومشروعات داخل مجتمع البحث ، تلك التي تعتمد علي الوسائل المادية مثل : الآلات والأدوات ، وأن هذه الآلات تُعدّ نتاجاً للتطور التكنولوجي الذي حدث ؛ نتيجة التغيرات التي طرأت علي القرية ، والتي تعمل علي تحسين نوعية العمل ، ومستوي الخدمات داخل القرية . حيث



انتشرت المشروعات التي تُحل محل الأيدي العاملة ، والتي تعتبر تطويراً للصناعات القديمة ، وذلك لإحداث التنمية والتطور داخل القرية مثل : المخابز ، وماكينات الطحن الآلي ، والمطاعم ، ومستودعات الغاز . هذا الي جانب افتقار القرية للمشروعات الخدمية مقارنةً بالمدينة ، مما دفع العائدين من الخارج إلى إنشاء تلك المشروعات ، هذا في ظل ارتفاع العائد المادي لهذه المشروعات ، بحيث أصبحت أعلى من غيرها ، وبالتالي تحقق الأمان المادي للمهاجرين ولأسرتهم ، كما تحقق التنمية للمجتمع أيضاً . وقد اتفقت هذه النتيجة مع نظرية رأس المال البشري . حيث أكدت علي أن اكتساب العمالة العائدة من الهجرة للمهارات والخبرات قد استفادوا بها بعد العودة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الشخصية وكذلك المكانة الاجتماعية وقد تحقق ذلك من خلال نوعية المشروعات والأنشطة التي قاموا بها داخل ( مجتمع البحث ) .

في حين أن نسبة 45.5% من العائدين قد قاموا بإنشاء مشروعات تجارية . فعلي مستوي حالات المقابلة مع المهاجرين العائدين ، أكد معظمهم أنهم أقاموا مشروعات خاصة بهم ، وأن هذه المشروعات سواء الخدمية أو التجارية لم يكن بعضها موجوداً بالقرية من قبل ، ونتيجة التغيرات التي طرأت علي القرية ، وانفتاحها علي العالم الخارجي ، والتطور الذي حدث في وسائل الإتصال والتكنولوجيا ، فقد تم نقل هذه المشروعات إلى القرية ، في حين كان البعض الآخر موجوداً بها ، ولكن قد تم تطويره نتيجة الهجرة وتوفر رأس المال . وهذا ما أكدته أقوال إحدى الحالات :

" أنا عندي مكنة طحين آلي في البلد وفكرت في المشروع ده بعد ما رجعت م السفر لأن المكنة الآلي مكنتش لسه دخلت البلد ، فقلت نعمل المشروع ده علشان يخدم البلد "

— أما بالنسبة للتغيرات التي تحققت لهم علي مستواهم الشخصي والعملي نتيجة عملهم بالخارج فقد جاء الزواج والإستقلال عن الأسرة الممتدة في مقدمة هذه التغيرات ، حيث احتل الزواج الترتيب الأول بنسبة 94,4% بين أفراد العينة ، واتفقت هذه النتيجة مع النتائج الخاصة بأسباب السفر، والذي أكد علي أن السبب الرئيسي للسفر . إنما يتمثل في تكوين مبلغ نقدي للزواج ، وتكوين أسرة وبناء منزل ، يليه في المرتبة الثانية الإستقلال عن الأسرة الممتدة بنسبة بلغت 66,7% . واتفقت هذه النتيجة مع النتائج الخاصة بنمط الأسرة بعد العودة من الهجرة ، والذي أكد علي أن أفراد العينة يفضلون العيش في أسرة نووية ، والإستقلال عن الأسرة الممتدة بعد العودة من الهجرة ، وهذا ما أكدته معظم حالات المقابلة . علي أن أفضل التغيرات التي حدثت نتيجة الهجرة والعمل بالخارج وتوفر رأس المال هي الإستقلال عن الاسرة الممتدة منعاً لحدوث المشكلات الأسرية ، وذلك كما أشارت الحالات.

— أما فيما يخص قيم العمل التي اكتسبها العائدون من عملهم بالخارج ، واستفادوا بها بعد العودة في عملهم الحالي فهي تتأثر بالمهارات والخبرات والقيم التي اكتسبتها العمالة العائدة من الهجرة ، والتي تؤثر علي طبيعة ما يقومون به من أعمال وأنشطة داخل مجتمع البحث ، وأن تلك القيم تتأثر بتغيير أماكن العمل ، والأجواء المحيطة بها ، وهوما يؤدي إلي صعود بعض القيم وتراجع البعض الآخر .

وطبقاً لظروف العمل بالدول التي كان يعمل بها أفراد العينة ، وطبيعة المجتمع الذي يعمل به المهاجر، فهناك بعض قيم العمل التي تتقدم علي غيرها ، وهو ما ظهر من خلال سؤال العائدين من العمل بالخارج عن القيم التي تم اكتسابها في دول المهجر . التي كانوا يعملون بها ، فذكر 67,4% أن مزايا العمل هناك تُعلي من قيم الكفاح والمثابرة . في حين رأي 52,2% أن العمل في بلاد المهجر قد ساعد علي دعم قيم الصبر والعزيمة ، وهوما يوضح أن المهاجرين يحمل معاناة كثيرة خارج بلده ، وعليه أن يتحلي بالصبر حتى يحقق ما يريد . وذكر 39,6% أن مزايا العمل بتلك الدول إنما تعزز من قيمة إتقان العمل لديهم . وأوضح 37% من أفراد العينة أن من أهم مزايا العمل بالخارج هي احترام المواعيد ، وهي من أهم الأسباب التي تؤدي إلي الانضباط داخل بيئة العمل .

في حين أن نسبة 34,8% من العائدين قد أشاروا إلى أن من أهم ما يميز العمل بالخارج هي روح العمل الجماعي ، وهو ما يُظهر مدى أهمية التعاون والعمل الجماعي ، و يؤدي بدوره إلى نجاح منظومة العمل التي تتحلّى بروح الفريق . أما من رآوا أن ثقافة العمل بدول المهجر قد ساعدت علي تحمل المسؤولية ، فبلغت نسبتهم 24,8% ، تلاهم من ذكروا أن مزايا العمل بالخارج قد دعمت لديهم قيمة الوقت ، وذلك بنسبة كبيرة بلغت 15,6% من أفراد العينة ، وتبعاً لتطبيق قيم احترام الآخرين في العديد من المجتمعات والدول ، فقد اتفق 14,8% من أفراد العينة على أن احترام الآخر من أهم مزايا العمل بدول المهجر. في حين ذكر 8,5% من أفراد العينة أنه من أهم مزايا العمل بدول المهجر هو تقدر عمل المرأة .

وعلي مستوي حالات الدراسة نجد أن معظم حالات المقابلة قد أكدت علي اكتسابهم لأشكال عديدة من قيم العمل ، واستفادوا بها في عملهم الحالي . حيث ذكرت بعض الحالات :

" أنا كنت بشتغل في الخارج بمهنة نجارة التسليح وهناك اتعلمت الكفاح والصبر واتقان العمل واحترام العمل وتقدير العمل الجماعي وعلشان كذا مكناش بنلاحق علي الشغل ودا كان بيرجع لطبيعة العمل هناك وتوفير أدوات للعمل حديثة ومواد خرسانية تختلف عن اللي اتعودنا عليها في بلدنا وبعد ما رجعت استفدت بالثقافة دي في عملي من خلال الصبر واتقان العمل والعمل الجماعي واحترام مواعي تسليم العمل بالمشروع الذي قمت بإنشائه "

وحالة أخرى تقول :

" أنا كنت بشتغل شيف في أحد الفنادق بشرم الشيخ وهناك كان التعامل مع أجناب وسياح فكان فيه اختلاف شديد بالثقافة الموجودة في هذا المكان حيث تعلمنا احترام المواعيد والالتزام بتقديم الطعام في ميعاده المحدد واتقان العمل لأن كان في مكافآت وجزاءات والعمل الجماعي والكفاح والصبر وكل هذا استفدت بيه بعد رجوعي من السفر واشتغلت بنفس المهنة في أحد الشركات وبخبرتي والثقافة اللي اكتسبتها من شغلي هناك قدرت اني أحصل علي ترقية بهذه الشركة فقد أصبحت مسؤل عن المطبخ شغلي هناك قدرت اني أحصل علي ترقية بهذه الشركة فقد أصبحت مسؤل عن المطبخ ورئيسا للعمال الموجودين فيه ومازلت متمسك باحترامي للمواعيد والكفاح "

حيث تشير هذه العبارات إلى استفادة أفراد العينة من ثقافة العمل التي تعلموها من العمل بالخارج ، ونقل هذه الثقافة الي عملهم الحالي ، والعمل بها في مهنتهم الحالية ، وقد ساعدتهم هذه الأشكال الخاصة بثقافة العمل إلى تطوير أعمالهم ومهنتهم الحالية ، بالإضافة إلى تمييزهم بين زملائهم في العمل ، وحصولهم علي ترقية ومكافآت .

## 2- توصيات الدراسة :

توصى الدراسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج بما يلي :

- أ - تشجيع الدولة للعائدين من الهجرة بتوفير فرص عمل لهم ، أو إتاحة الفرصة أمامهم لإستثمار مدخراتهم من الهجرة في إقامة أنشطة ومشروعات إنتاجية وخدمية ، وذلك من خلال مساعدتهم وإزالة العراقيل والصعوبات البيروقراطية والإدارية أمامهم ، وتقديم كافة التسهيلات لهؤلاء المستثمرين ، بما فيها التمويل إذا احتاجوا إليه من أجل إقامة مشروعات داخل مجتمعهم للعمل علي تنمية المجتمع وتطويره والمساهمة أيضا في خلق فرص عمل للشباب داخل مجتمعهم والحد من ظاهرة البطالة.
- ب - ضرورة أن تستفيد الدولة من خبرات العائدين وثقافة العمل لديهم ، والتي اكتسبوها على مدار سنوات الهجرة ، وذلك بتدريب غيرهم من العاملين المحليين ، من خلال مراكز التدريب المهني ، وهو ما سوف يوفر تدريب العمال المحليين على طرق عمل بأساليب حديثة ، وبالتالي يؤهلهم إلى خوض غمار سوق العمل بخبرات ومهارات أفضل .سواء داخل مصر أو خارجها .

## المراجع :-

### أولاً : المراجع العربية

- 1- أحمد زايد ، اعتماد علام ، التغيير الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2000 .
- 2- السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، الطبعة الثالثة ، دار قطري بن الفجاءة للنشر والتوزيع ، الدوحة ، 1986 .
- 3- الخولي سالم ابراهيم الخولي ، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الزراعية العائدة من الهجرة ودورها في التنمية الريفية بقريتين بمحافظة البحيرة ، رسالة ماجستير في العلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة 1990 .
- 4- السيد عبدالعاطي السيد ، الهجرة النفطية والقيم الاجتماعية : في دراسات في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 .
- 5- ابراهيم مذكور ، معجم العلوم الاجتماعية للشعبة القومية للتربية والعلوم الثقافية ، اليونسكو ، 1975 .
- 6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان ، 2016 .
- 7 - السيد عبدالفتاح عفيفي ، أثر الهجرة للعمل بالدول النفطية علي البناء الاجتماعي للقرية – دراسة أنثروبولوجية في بعض قرى مصر والسودان ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات الأفريقية ، قسم الأنثروبولوجيا ، القاهرة ، 1988 .
- 8- جوردن مارشال ، وجون سكوت ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المجلد الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2011 .
- 9- ----- ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 2011 .
- 10- حسن أحمد حسن أبو زيد ، العمالة المؤقتة في ضوء نظرية ثنائية سوق العمل – دراسة ميدانية علي عينة من العاملين بجامعة بني سويف ، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، العدد التاسع ، 2012 .
- 11- رالف بيلز ، وهاري هونجز ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة ، الجزء الأول والثاني ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، 1977 .
- 12- صالح السلطان ، تجزئة سوق العمل سبب رئيسي للبطالة ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، نوفمبر 2015 .
- 13- سعاد عطا فرج ، الهجرة الريفية الخارجية – دراسة في الدوافع والتكيف والنتائج ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، 1985 .
- 14- سعاد عطا فرج ، عودة العمالة المصرية من الدول النفطية : دراسة في الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، 1993 .
- 15- عائدة هانم عبداللطيف ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة الزراعية – دراسة ميدانية علي عينة من المهاجرين بريف محافظة المنيا ، 1984 .
- 16- عبدالوهاب أمين ، التعليم والتنمية الاقتصادية مع اشارة للبلدان العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الثاني والعشرون ، 2000 .
- 17- عودة العريفي ، محددات الأجور وأثرها علي العمالة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء ، 2011 .
- 18 - عماد عبدالمسيح شحاته ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية الي الخارج ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين والتنمية البشرية في القطاع الريفي ، 2013 .
- 19- علي عبدالرازق جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 .



- 20- عبدالله عبدالغني غانم ، المهاجر المصري : دراسة سوسولوجية ، المكتب الجامعي الحديث ، 1990 .
- 21- فتحي السيد عبده ، العائدون الريفيون من الهجرة ودورهم في التنمية المحلية – دراسة في إحدى قري محافظة كفر الشيخ – رسالة مقدمة لنيل درجة الدبلوم الخاص من معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة الاسكندرية ، 1993 .
- 22- لبنى سعيد ، دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2005 – 2013 ) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير ، جامعة الشهيد حمة الخضر بالوادي ، 2014 – 2015 .
- 23- محمود عبدالفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي علي مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دار المستقبل العربي ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، 1982 .
- 24 – مني ناصر ميلاد ، مشكلات العمالة الزراعية العائدة وإمكانية مواجهتها ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، 2001 .
- 25- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2010 .
- 26- مدفوني هندة ، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه واشكالية قياس أدائه – نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالمي للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة أم البواقي ، العدد السادس ، 2016 .
- 27- محمد المتيمي ، الفقر وسوق العمل في اليمن ، الجمهورية اليمنية صنعاء ، منتدى البحوث العربية الاقتصادية للدول العربية تركيا وإيران .
- 28- محمد عبدالعزيز عياد ، الهجرة العائدة والتغير البنائي – دراسة أنثروبولوجية في قرية كفر القباب بمحافظة الدقهلية ، رسالة ماجستير في الآداب ، جامعة الاسكندرية ، 1994 .
- 29- محمد موساوي ، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره علي النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970 – 2011 ) ، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2014 – 2015 .
- 30- محمود عبدالحميد محمود حمدي ، أثر هجرة العمالة الفنية من مصر علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية – دراسة ميدانية عن العمالة الفنية المصرية المهاجرة إلي الدول النفطية ، 1984 .
- 31- محمد حلمي ، دور المرأة الريفية في التوجيه القيمي وتربية الأبناء وعلاقته بتواجد الأب ثم غيابه بسبب الهجرة للعمل بالخارج بقريتين في محافظة الجيزة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، 1986 .
- 32- محمد عبدالحكيم حسن ، الهجرة الخارجية ومشكلات الأسرة المصرية – دراسة لأنماط من التفكك الأسري المرتبطة بالهجرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2000 .
- 33 – محمد منصور حسن ، الهجرة الخارجية والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية - دراسة لقرية مصرية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1986 .
- 34- مريم أحمد مصطفى ، أثر الهجرة النفطية في تغير قيم السلوك الاقتصادي ، في : دراسات في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 .
- 35- نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1977 .
- 36- نهي ابراهيم سلامة ، انعكاسات الهجرة العائدة للأسرة الحضرية علي قيم الأبناء ، دراسة علي طلاب الجامعة ، رسالة ماجستير في الآداب، قسم الاجتماع ، جامعة الاسكندرية ، 2008 .
- 37- نشوي محمد عبدربه ، قياس أثر رأس المال البشري علي النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية علي مصر خلال الفترة 1995 – 2018 .

38- ناصر اهدوي ثابت ، الهجرة الخارجية : طبيعتها ، ودوافعها ، وآثارها – دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة لحياة المهاجرين الفلسطينيين في معسكراتهم في سورية إلى دولة الكويت ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب قسم اجتماع ، جامعة عين شمس ، 1979.

#### ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1-Adam Kuper and Jessica Kuper , the social-science Encyclopedia ,Second Edition Retledge , London , 1999,P538 .
- 2-Geography , Sociology – Demography , Black – studies , volume 60-62 A;page 2203;No ; AA13016529;2001-2004/12 .
- 3-Ian Seccombe , labour Migration and the transformation of Avillage Economy acase study from north- west Jordon in rishard lawless the – middle eastern village , changing economic and social relations , croohelm ltd , London , 1987 , pp 115-141.
- 4-Russell King , Return Migration and tertiary Development , Acalabrian Case – study, Anthropological Quarterly , volume57 , no3 July 1987 , pp.112-122.
- 5- Maxine .L. MargoLis, " Transnationalism and popular Culture " , In , Journal of popular culture , Vol . 29.N0 .1,1995 .
- 6- Munirk,Arshad s (2018) " factor accumulation and economic growth in Pakistan ; incorporating human capital " ,international jornal of social Economics vol . 45 issue ; 3,pp.480-491.
- 7-http://www.erf.org/html/ Mohamed AlMaitami . doc .
- 8- Joshua Reichert , ' ATown divided : economic stratification and social Relations in a Mexican Community " , In , social problems , vol . 29. No 4 , 1982 .
- 9- Anthropology – Culture : Geography : Sociology – Demography : Canadian – studies, Volume 39 – 02 page372 , N0 : AAIMQ53162,2001-2004/12 .

## Rural Return Migration: Patterns and Repercussions on the Labor Market and Employment in the Egyptian Villag

### A Field Study on One of the Villages of Al-Bihaira Governorate

#### ABSTRACT

This research paper drives at identifying the patterns of rural return migration, and their reflections on the patterns of work and employment in the Egyptian village. This is achieved by identifying the social and economic characteristics of the labor returning from migration and exploring the jobs that are most attractive to returnees from migration, the reasons for their preference for doing those jobs, and the problems they have faced during search for a job after return. The researcher relies on the Theory of Structural Functionalism, the issue of social change, the Theory of Human Capital, and the Theory of Labor Market Segmentation as a theoretical framework for research. This study belongs to the descriptive type of studies. The researcher has also used the social survey method and the case study method with their different tools; using also the questionnaire as a field research tool to provide quantitative data concerning the work patterns that attract rural labor returning from immigration (research population). The researcher has applied the questionnaire to a purposed sample consisting of (270) items. The researcher has also relied on the interview, as she selected five living units where a person returning from emigration resides in, in addition to interviewing (30) cases of returning immigrants. The study has come to a number of results, the most important of which are:

- The spread out of dual professions and jobs after return and their preference for government and the private sector jobs, as they enjoy fixed wages, pensions and promotions, in addition to a health insurance system.
- The prevalence of many service and commercial projects in the researched village which it hasn't known before.

**Keywords:** Migration - return migration – work – employment